و زارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : علوم االتسيير

مذكرة مكملة في إطار مقتضيات نيل شهادة الماستر

العنوان

المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية ودورها في التنمية المستدامة

دراسة حالة : مؤسسة سونلغاز الأغواط

تخصص: علوم التسيير العمومي

من إعداد الطلبة :

- كريمي حورية
- قريشي حليمة

الأستاذ المشرف

نور الدين هناء

لجنة المناقشة :

الدكتور بعداش طاهر.....

الدكنورأحمد بوجلال .....

الأستاذة نورالدين هناء .....

السنة الجامعية 2024/2023

الشكر والتقدير

الحمد الله لوصولنا لموصل لم نكن بالغيه والسلام على محمد الطاهر نبيه أما بعد أتقدم بالشكر والإمتنان نشكر كل الطاقم الجامعي وبالأخص كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير نتقدم بالشكر الى الأستاذة المشرفة و اللجنة المناقشة

الإهداء

الى أمي وإلى أبي و الى أخوتي و أخواتي عائشة ومحجوبة وام الخير والتومي ومحمد والى أحفاد العائلة حنان رياض فاطمة روان جواد زهرة يوسف آية أسيد الى صديقاتي حليمة و مارية و أمينة .

حورية

الإهداء

الحمد لله حبا وشكرا وإمتنان على البدء والختام لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق محفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها ، فالحمد لله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات بفضله وكرمه أهدي هاذا النجاح لنفسي ثم إلى كل من سعى معي لاتمام مسيرتي الجامعية بكل حب اهدي ثمرة نجاحي الى من احمل اسمه بكل فخر "والدي العزيز " أهدي نجاحي إلى قرة عيني وجنتي "والدتي العزيزة " اهدي تخرجي الى ملهمي نجاحي الى سندي والكتف الذي استند عليه "اخوتي " واخص بالذكر صديقتي واختي وسندي " بسمة " وأحب ان أختم الاهداء الى صديقات الرحلة والنجاح وأخير من قال أنا لها نالها وما كنت لافعل لولا توفيق من الله ، فالحمد الله الذي به خيرا وأملا وأغرقني سرورا وفرحا ينسيني مشقتي

حليمة

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر واهداء	
مقدمة	أ-ج
الفصل الثاني : المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة	
المبحث الأول : ماهية المسؤولية الاجتماعية	**13**
المطلب الأول : مفهوم المسؤولية الاجتماعية	**13**
المطلب الثاني : أهمية و فوائد المسؤولية الاجتماعية	**17**
المطلب الثالث : ابعاد المسؤولية الاجتماعية	**23**
المطلب الرابع : أنواع المسؤولية الاجتماعية	**26**
المبحث الثاني : ماهية التنمية المستدامة	**29**
المطلب الأول : الإطار المفاهيمي التنمية المستدامة	**29**
المطلب الثاني : خصائص التنمية المستدامة	**32**
المطلب الثالث : أهداف التنمية المستدامة	**34**
المطلب الرابع : علاقة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة	39
خلاصة الفصل	32
الإطار التطبيقي	
المبحث الأول : تقديم عام للمؤسسة (المديرية الجهوية للكهرباء و الغاز)	**45**
المطلب الأول : بطاقة فنية للمؤسسة	**48**

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لشركة سونلغاز	**52**
المطلب الثالث : المهام الموكلة للمديرية التوزيع بالأغواط:	**55**
المطلب الرابع : اسهامات المؤسسة في مختلف المجالات	**56**
المبحث الثاني : منهجية الدراسة الميدانية	**62**
المطلب الاول اساليب جمع البيانات	**63**
المطلب الثاني : عرض أسئلة واجوبة المقابلة	**64**
المطلب الثالث : تحليل وتفسير أجوبة المقابلة	**65**
خلاصة الفصل:	
خاتمة	**85**
قائمة المصادر والمراجع	**86**

مقدمة

ان محيط المؤسسة الاقتصادية شهد تحولات كبيرة وسريعة خلال العقد الأخير، مما زاد من حدة المنافسة وخلق تهديدات ومخاطر متعددة. هذه الظروف جعلت من الصعب على المؤسسات البقاء والاستمرار في السوق. لذا، أصبح من الضروري على مديري المؤسسات الاقتصادية أن يدركوا أن استمرارية مؤسساتهم تعتمد بشكل كبير على بناء صورة ذهنية جيدة بين جماهيرهم الداخلية والخارجية، وإعطاء سمعة حسنة للمؤسسة. عندما تتمكن المؤسسات من تحقيق ذلك، ستحصل على الدعم والتأييد اللازمين لتحقيق أهدافها وتنمية أدائها.

وفي ظل الاهتمامات المتزايدة بالبيئة والمجتمع والحفاظ على مختلف الموارد، ظهرت مجموعة من المفاهيم الإدارية التي تسخر لتحقيق نجاح المنظمات في مجالها، ومن بين هذه المفاهيم المسؤولية الاجتماعية، التي أصبحت أحد أبرز المفاهيم المتداولة في عالم المال والأعمال حول العالم. تبرز أهمية هذا المفهوم من خلال تأسيس معالم التنمية المستدامة، حيث تعتبر منظومة تقوم على المصلحة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، وتلبية حاجات ورغبات المجتمعات دون المساس بحق الأجيال القادمة.

لذلك، فإن أي منظمة تسعى إلى دمج التنمية المستدامة في أنشطتها يجب أن تتبنى المسؤولية الاجتماعية كأحد الأسس الرئيسية لتحقيق أهدافها.

وتعد التنمية من أبرز المفاهيم التي ظهرت في العقود الأخيرة، وشملت التنمية الاقتصادية، البشرية، والاجتماعية، وصولاً إلى مفهوم التنمية المستدامة. اهتمام المؤسسة الاقتصادية بالتنمية يعكس مستوى الوعي الذي يتحلى به المديرون لخدمة أهداف وغايات البيئة المحيطة بالمؤسسة. من بين الطرق لتجسيد التنمية المستدامة هو تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية، حيث يرى بعض المتخصصين أن العديد من الشركات العالمية التي تبنت هذا المفهوم في بيئتها العلمية ونشاطاتها الخارجية شهدت تحسناً في أرباحها وشعبيتها وزيادة في ولاء الجمهور لها.

العلاقة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات حظيت باهتمام متزايد في الآونة الأخيرة. أصبح القائمون على هذه الشركات يركزون على تقديم أعمال ونشاطات اجتماعية وخيرية في مجتمعهم من خلال استراتيجيات محددة، بهدف المساهمة في التنمية الاقتصادية. تشير الدراسات إلى أن المسؤولية الاجتماعية تأتي استجابة لمتطلبات التنمية والشراكة بين الدولة والقطاع الخاص لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

مقدمة :

الإشكالية:

شهدت العديد من دول العالم اهتماماً متزايداً بالمسؤولية الاجتماعية، حيث كانت الشركات والمؤسسات تمارس أنشطتها دون الاكتراث بالآثار والانعكاسات المحتملة على البيئة الداخلية والخارجية التي تعمل فيها. ومع التطور التكنولوجي الهائل وانتقال المجتمعات إلى مرحلة اقتصاد المعرفة، زاد توقع المجتمع من هذه المنظمات للمساهمة في رفاهيته والقيام بأنشطة اجتماعية متنوعة تسهم في تطوره وازدهاره. يُعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات أداة رئيسية لتحقيق النجاح والتفوق وحلاً للعديد من المشاكل التي تواجه المؤسسات، مثل انخفاض مستوى الأداء. هذه المسؤولية تمنح ميزة تنافسية وتحسن أداء المؤسسة عند الاهتمام بها.

ومع ذلك، لا تزال نسبة تبني برامج المسؤولية الاجتماعية في الجزائر ضئيلة جداً، ويرجع ذلك إلى غياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية، حيث يعتقد البعض أن هذه الأنشطة لن تعود عليهم بأي نفع. لكن نظرة المجتمع بدأت تتغير لتأخذ أبعاداً جديدة، حيث يُنظر إلى المسؤولية الاجتماعية كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، والتي تُعد من المواضيع الهامة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. تحقيق التنمية المستدامة يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه الدول، ويتطلب دمج الاعتبارات البيئية والاقتصادية في عملية صنع القرار مع التركيز على التنمية البشرية.

مقدمة :

في ظل الفكر الحديث للمؤسسات الاقتصادية، أصبحت هذه المؤسسات شريكة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث أنه بالإضافة إلى تعظيم الربحية، يجب عليها مراعاة معايير أخرى. من هذا المنطلق، تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى إدماج التنمية المستدامة في إدارتها.

وعليه، من خلال هذه الدراسة، سنستكشف مدى تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف تساهم المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة؟

وينبثق ضمن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

- هل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تدعم التنمية المستدامة؟
- ما مدى التزام المؤسسات الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه مجتمعها؟
- هل تؤدي المؤسسات الجزائرية دوراً فعالاً في تحقيق التنمية المستدامة؟

الفرضيات :

1-المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تدعم التنمية المستدامة

2-تلتزم المؤسسات الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه مجتمعها

3-تؤدي المؤسسات الجزائرية دوراً فعالاً في تحقيق التنمية المستدامة

هيكل الدراسة :

في البحث المعنون بالمسؤولية الإحتماعية ودورها في التنمية المستدامة قسمنا العمل الى فصلين :

الفصل الأول (الجانب المنهجي للدراسة) عنوانه المسؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة

نلاحظ من العنوان ان به مبحثين الأول بعنوان ماهية المسؤلية الإجتماعية وبه أربعة مطالب المبحث الثاني : بعنوان ماهية التنمية المستدامة ويضم أربعة مطالب أما الفصل الثاني عبارة عن دراسة حالة تمت بمؤسسة سونلغاز فرع الأغواط استعنا بأداة البحث المقابلة جاء فيها أسئلة وأجاب عنها الأستاذ حمروش لزهاري مع تزويدنا ببعض المعلومات التي تخدم الموضوع وفي الأخير أكدنا صحة أحدى الفرضيات المطروحة في بداية البحث العلمي .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع من الدور الحيوي الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية في تحقيق استدامة التنمية، حيث تعتبر الاستمرارية والبقاء من الأهداف الرئيسية التي تسعى المؤسسات لتحقيقها وسط التحديات المجتمعية. كما تكمن أهمية الموضوع في الحاجة الملحة للمؤسسات إلى معايير إرشادية تسهم في التحسين المستمر، مما يضمن بقاءها واستمراريتها مع الالتزام بالقيود والمتطلبات التي تفرضها التنمية المستدامة. يتم ذلك من خلال الاستفادة من التقنيات

البشرية الحديثة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد بطريقة مستدامة، وتفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مدى التزام المؤسسة الاقتصادية بالمسؤولية الاجتماعية من خلال أنشطتها.
2. دراسة حالة المؤسسة ومدى تبنيها لمنهج المسؤولية الاجتماعية.
3. استكشاف المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية وتوضيح العلاقة بينهما.
4. تشخيص إسهامات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة وبيان الأساليب التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

أسباب اختيار البحث

جاء اختيار هذا الموضوع بناءً على بعض الاعتبارات، وأهمها ما يلي:

الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع.

حداثة الموضوع في ميدان البحث العلمي في الجزائر.

قلة البحوث والدراسات في الجزائر المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية ومدى فعاليتها في تحقيق استدامة منظمات الأعمال.

ارتباط الموضوع بالتخصص الأكاديمي.

محاولة استقراء الواقع في منظمات الأعمال الجزائرية التي تسعى لتحقيق استدامتها من خلال التزامها بالمسؤولية الاجتماعية، بهدف معرفة النقائص والسلبيات وتقديم حلول لها.

تحديد المفاهيم

المفاهيم الإجرائية:

تعريف إجرائي للمسؤولية الاجتماعية:

المسؤولية الاجتماعية هي السياسات والأنشطة والبرامج التي تنفذها الشركة من خلال دائرة العلاقات العامة أو من ينوب عنها، وتستهدف الجمهور الخارجي العام، بما في ذلك المجتمع أو أي شريحة من شرائحه.

تعريف إجرائي لأصحاب المصالح:

أصحاب المصالح هم الأشخاص أو المجموعات التي يعتمد وجود المؤسسة على دعمهم. يشمل ذلك المساهمين، الموظفين، المستهلكين، أصحاب رأس المال، والمجتمع ككل.

-صعوبات الدراسة

يمكن حصر أهم الصعوبات التي اعترضت هذه الدراسة فيما يلي:

- قلة المراجع المتعلقة بإستدامة منظمات الأعمال
- صعوبة الحصول على الموافقة من طرف مؤسسة التربص لإجراء الدراسة الميدانية.
- انحصار فترة التربص في مدة قصيرة

الدراسات السابقة:

1-دراسة الطاهر خامره 2007 مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، بعنوان المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل المساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة سوناطراك ومن خلال دراسته فقد حاول الباحث معالجة الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن للمؤسسة الاقتصادية ان تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الالتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية، اين استهدف الباحث حالة سوناطراك كمجتمع للدراسة الميدانية، وقد اعتمد الباحث في دراسته على تحليل وثائق المؤسسة ليتوصل الى ان الابعاد البيئية والاجتماعية مفروضة على المؤسسات الاقتصادية وباتت مؤشرا هاما في تنافسيتها ومتغيرا هاما من متغيرات التنمية المستدامة، ومن جملة اقتراحات الدارسة التي قدمها الباحث هي ضرورة تنميط الاستراتيجية التسييرية للمؤسسات الاقتصادية للاعتبارات البيئية والاجتماعية ووفق

معايير دولية أو إقليمية أو وطنية والتفكير في أسلوب احصائي محاسبي يمكن من قياس المسؤولية البيئية والاجتماعية وتقييميهما

2-دراسة دحدوح نجيب (2016)، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة الواقع والرهانات، بمداخلة موسومة بعنوان: مساهمة تدابير إدارة المخاطر في تفعيل المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة لافارج حمام الضلعة لصناعة الاسمنت فقد حاول الباحث معالجة إشكالية ما هو دور تدابير إدارة المخاطر في تفعيل المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية؟ اين استهدف الباحث مؤسسة لافارج الصناعة الاسمنت بالمسيلة كمجتمع للدراسة الميدانية، وقد اعتمد الباحث في دراسته على تحليل سجلات مصلحة البيئة داخل المصنع، فتوصل من خلال ذلك الى ان المؤسسة تركز على الاهتمام بالتحسين المستمر في العمليات الإنتاجية من خلال إدخالها للتكنولوجيا الجديدة والنظيفة (مصافي، ومرشحات هواء)

3-رابح بن حميدة 2011 تحت عنوان استراتيجيات و تجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو و تحقيق التنمية المستدامة. و التي هدفت إلى:إبراز معالم استراتيجيات و تجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر و الصين و كذا مضامينها. إبراز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن منظور جديد و

هو البعد التنموي المستدام الإجابة على السؤال الجوهري المتمثل في: فيما تتمثل انعكاسات استراتيجيات و تجارب ترقية دور

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية المستدامة في الجزائر و الصين.

وفق المنهج التحليلي و المنهج المقارن و كان من أبرز نتائجها:

عرف تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحسنا ملحوظا بعد اعتماد إستراتيجية ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو و تحقيق التنمية المستدامة.

ترتكز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أنشطة اقتصادية و مناطق جغرافية معينة، و هذا نتيجة لتوفر الظروف المواتية لتحقيق الأرباح بعراقيل أقل في بعض القطاعات، وكذلك توفر الخدمات و الهياكل القاعدية الملائمة في المناطق الشمالية في الجزائر، مما أدى إلى الانتشار غير المتوازن للمشاريع.

تمهيد :

تعد المسؤولية الاجتماعية مفهوما حديثا لازالت مدلولاته وحدوده، وتطبيقاته محل جدل بين المفكرين والباحثين . وكما هي المفاهيم الاخرى في العلوم الانسانية فإن المسؤولية الاجتماعية تطورت عبر مراحل زمنية وشهدت اهتماما في الادبيات المعاصرة لوضع اطار نظري يشمل التعريف والمبادئ، والنظريات في مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية تعمل الاطراف ذات العلاقة (الحكومات, الشركات والمجتمع) نحو تطوير الجهود والادوار لجعل هذه المسؤولية اكثر فاعلية.

أي تسخير كل الجهود والطاقات للوصول الى مايسمى بالتنمية المستدامة هذه الأخيرة مطلب تشترك فيه جميع المؤسسات ذات الطابع الإقتصادي .

سنتناول في هذا الفصل المبحثين التاليين :

المبحث الأول : ماهية المسؤولية الإجتماعية

المبحث الثاني : ماهية التنمية المستدامة

المبحث الأول : ماهية المسؤولية الاجتماعية

تعتبر المسؤولية الاجتماعية مفهومًا شاملاً يثير الاهتمام في الساحة الاقتصادية، حيث تتجاوز المؤسسات تركيزها التقليدي على الربح لتشمل جوانب النمو الاجتماعي أيضًا وقد أظهرت الدول الصناعية الكبرى تعاونًا وتنسيقًا متزايدًا بين الدولة وأصحاب المؤسسات والمجتمع في مجالات متعددة.

ومع هذا التركيز المتزايد على المسؤولية الاجتماعية، أصبح البحث العلمي في هذا المجال أكثر عمقًا وتطورًا لفهم حقيقة هذا المفهوم وأهميته، خاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى التنمية الشاملة والمستدامة

المطلب الأول : مفهوم المسؤولية الاجتماعية

تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة قد شهد تغيرات جوهرية على مر الزمن، ولم يتوافق الخبراء على تعريف قبول عالمي لها. ومع ذلك، يمكن تلخيص التعاريف المختلفة للمسؤولية الاجتماعية [1] .

[1] ا محمد حسام الدين ، المسؤولية الاجتماعية ، منشورات الدار المصرية اللبنانية، 2003 ص: 07.

الفرع الأول : تعريف المسؤولية الاجتماعية

ان مفهوم المسؤولية الاجتماعية لايزال غير محدد طُرحت عدة تعاريف ومفاهيم من قبل المفكرين الاقتصاديين كمحاولة للامام بهذا المصطلح والاتفاق على رأى واحد[1]

كما عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية على أنها "جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق" تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية و اجتماعية. وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من الشركات دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا. و لذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع و التعليم".

وعرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها : "الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي و المجتمع ككل.

ويركز الاتحاد الأوروبي على فكرة أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم تطوعي يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسؤولياتها تجاه المجتمع وتتمثل النظرة التقليدية للشركات، كما أوجزها بعض الاقتصاديين أمثال ميلتون فريدمان (Milton Friedmanفي السبعينات من القرن الماضي، وجهة النظر الكلاسيكية حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية، إذ يرى أن مسؤولية الشركة تتحقق من خلال سداد أجور للعاملين

[1] أ مدحت محمد ابو النصر النسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات المواصفة القياسية ISO26000 المجموعة العربية للتدريب والنشر 2006 ص31

مقابل العمل الذي يقومون به، وتقديم السلع والخدمات للمستهلكين مقابل ما يدفعونه من أموال، وسداد الضرائب للحكومات التي تقوم بتوفير الخدمات العامة للمواطنين، واحترام سيادة القانون عن طريق احترام العقود المبرمة وأن تبني الشركة لفلسفة المسؤولية الاجتماعية من شانه أن يقلل أرباحها ويزيد تكاليف العمل، كما من شأنه إعطاء قوة اجتماعية للأعمال بشكل أكثر من اللازم بخلاف هذه النظرية فقد شرع المدراء التنفيذيون بالاهتمام بأهداف أخرى إلى جانب تعظيم الأرباح ،[1] مثل مصالح المستهلكين والموظفين والدائنين والمجتمعات المحلية وكان هذا التطور قد ارتبط بنشوء جماعات المصالح ولا سيما النقابات العمالية، وفي الوقت نفسه كانت التشريعات الخاصة ببيئة الأعمال في تطور مستمر ، فأخذت الحكومات في البلدان المتقدمة صناعياً تمنح إعفاءات ضريبية للتبرعات المقدمة من الشركات والجمعيات لأعمال الخير، الأمر الذي شجع الشركات على تخصيص حصة من الأرباح للأعمال الاجتماعية، مستفيدة من هذه الإعفاءات والحوافز المادية.وتتمثل النظرة التقليدية للشركات، بالاهتمام بأهداف أخرى إلى جانب تعظيم الأرباح ، مثل مصالح المستهلكين والموظفين والدائنين والمجتمعات المحلية وكان هذا التطور قد ارتبط بنشوء جماعات المصالح ولا سيما النقابات العمالية، وفي الوقت نفسه كانت التشريعات الخاصة ببيئة الأعمال في تطور مستمر ، فأخذت الحكومات في البلدان المتقدمة صناعياً تمنح إعفاءات ضريبية للتبرعات المقدمة من الشركات والجمعيات لأعمال الخير، وخلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي، ومع تكريس الانفصال بصورة مزايدة ما بين الملكية والإدارة والذي ميز الشركات العملاقة، بدأت جماعات الحقوق المدنية وجمعيات

[1] حسين عبد المطلب الاسرج مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات في الاسلام دار السلام للنشر والتوزيع 2015 ص7

حماية المستهلكين، وغيرها من الحركات الاجتماعية بالتأثير على سلوك الشركات عن طريق مراقبة الآثار البيئية للصناعات الكبيرة ومستوى جودة المنتجات للتأكد من خلوها من المواد الضارة. و بالمثل فقد ازدادت فاعلية حركات الحقوق المدنية وجماعات الضغط كالمنظمات العمالية والنسائية وحركات السود والأقليات في الولايات المتحدة الأمريكية وتشير التوقعات الى أن هذا الدور سيشهد.المزيد من التطور في المستقبل. كما وتشير الدراسات إلى اهتمام المستهلكين بالسلوك الاخلاقي للشركات ، ولعل من ابرز انصارها ومؤيديها رجل الاقتصاد المعروف بول ساموبلسون (paul sameulson)والذي يرى مفهوم المسؤولية الاجتماعية يمثل البعدين الاقتصادي ,والاجتماعي معا .كما يشير الى ان الشركات في عالم اليوم يجب الا تكتفي بالارتباط بالمسؤولية الاجتماعية ,بل يجب ان تغوص في اعماقها وان تسعى نحو الابداع في تبنيها .وقد تطور مفهوم المسرولية الاجتماعية حتى اصبح يدخل ضمن استراتيجيات الشركات وادائها اليومي بما يوضح الفهم الجيد لطلبات المجتمع المتغيرة في الحاضر والمستقبل

[1]يقول جلّ في علاه ﴿هل جزاء الاحسان الاّ الاحسان﴾[2] فالمسؤولية الاجتماعية تنحصر في ثلاثة نقاط رئيسية (العامل البيئة والمجتمع) تقدم المؤسسة هذه النقاط قبل اي ربح مراعية جميع الظروف قبل أي خطة عمل

[1]حسين عبد المطلب المرجع السابق ص 08
[2]الآية 60 من سورة الرحمان

المطلب الثاني : أهمية و أهداف المسؤولية الاجتماعية

سنتطرق في هذا المطلب الى أهمية المسؤولية الإجتماعية ثم الى أهدافها

الفرع الأول : أهمية المسؤولية الاجتماعية

تعتبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عملية ذات أهمية بالغة، ونذكر منها :

1. **تعزيز السمعة والثقة** :بتبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية، يتم بناء سمعتها وزيادة الثقة بها من قبل المستهلكين والمستثمرين والمجتمع بشكل عام. هذا ينعكس إيجاباً على علاقاتها التجارية والاجتماعية[1] .

2. **تحسين العلاقات العامة** :من خلال إظهار التزامها بالمسؤولية الاجتماعية، تقوم المؤسسات ببناء علاقات أفضل مع الجمهور والمجتمع المحلي، مما يسهم في دعم استمراريتها واستقرارها.

3. **تحسين بيئة العمل** :يؤدي تبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية إلى تحسين بيئة العمل داخل المنظمة، من خلال توفير فرص التطوير والتدريب للموظفين ودعم العمل الجماعي وتعزيز الشفافية والمساواة.

[1] عدي جمال البطانية "تقييم مدى ممارسة المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية في الإعلانات التجارية لشركات الاتصال الخلوية في الأردن" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسويق، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2009، ص2

4. **تحقيق التنمية المستدامة** :تسهم المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم مشاريع التنمية المجتمعية والبيئية، وبناء القدرات وتحسين جودة الحياة للمجتمعات المحلية.

5. **المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية** :بتوجيه جهودها نحو مشكلات المجتمع، تلعب المؤسسات دورًا فعّالًا في مساعدة على حل تحديات مثل الفقر، والتعليم، والصحة، والبيئة.

بشكل عام، يمكن القول إن تبني المسؤولية الاجتماعية يعزز المؤسسات ككيانات تجارية مستدامة ومسؤولة، ويسهم في بناء مجتمعات أكثر استدامة ومزدهرة[1].

6. **زيادة فرص البقاء للمنظمة** :عبر المساهمة في تلبية احتياجات المجتمع وحل مشكلاته، تزيد فرص البقاء للمنظمة في بيئتها المحيطة.

7. **المحافظة على العملاء الحاليين** :يمكن للمسؤولية الاجتماعية أن تسهم في تعزيز علاقات الشركة مع عملائها الحاليين وبالتالي المساهمة في المحافظة عليهم.

8. **تحسين صورة وسمعة المؤسسة** :تبني المؤسسة سلوكيات مسؤولة اجتماعياً يمكن أن تعزز صورتها وسمعتها في السوق وبين أصحاب المصلحة.

9. **تدعيم قدرة النظام الفرعي للنشاط التجاري أو الصناعي على النمو والاستمرارية بتحقيق عوائد للمجتمع** :يمكن للمسؤولية الاجتماعية أن تسهم في تعزيز البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، مما يدعم النمو والاستمرارية الاقتصادية.

[1] محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الأزارطية الإسكندرية 2006 ، ص : 63.

10. **استفادة من الموارد المالية والبشرية لحل مشكلات المجتمع** :يمكن للمنظمات استغلال مواردها للمساهمة في حل مشكلات المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.
11. **حل المشكلات الاجتماعية التي فشلت الحكومة في علاجها** :تمكين المنظمات من الدور في حل المشكلات الاجتماعية يعزز التعاون بين القطاعين العام والخاص لمعالجة التحديات الاجتماعية.
12. **تحسين نوعية الحياة في المجتمع** :من خلال مساهمتها في تلبية احتياجات المجتمع، تسهم المنظمات في تحسين نوعية الحياة للمجتمعات التي تعمل فيها[1].
13. **زيادة الوعي بأهمية الاندماج بين منظمات المجتمع** :المسؤولية الاجتماعية تسهم في تعزيز الوعي بأهمية التعاون والتنسيق بين المنظمات المختلفة لتحقيق التنمية المستدامة.
14. **زيادة التكافل الاجتماعي والانتماء في المجتمع** :من خلال تعزيز الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، يمكن للمجتمعات تعزيز التكافل الاجتماعي والانتماء والمشاركة المجتمعية.

كما تظهر أهمية المسؤولية الاجتماعية في عدة جوانب[2]:

1. بالنسبة للمؤسسة:

تحسين صورة المؤسسة في المجتمع، وخاصة لدى العملاء والعمال، يعد من أهم أهداف المسؤولية الاجتماعية. فهي تمثل مبادرات طوعية من المؤسسة تجاه أطراف مباشرة أو غير

[1]محمد عاصي العجيلي، وآخرون ، نظم إدارة الجودة في المنظمات الانتاجية والخدمية، دار اليازوري الأردن 2009. ص163
[2]ويليه فريدة ، دور الميزانية الاجتماعية في تسيير الموارد البشرية دراسة حالة مؤسسة نطال ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2011، . ص .ص 8-11

مباشرة، مما يساهم في تحسين مناخ العمل وبث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف. كما تعتبر المسؤولية الاجتماعية استجابة فعالة لتغيرات حاصلة في حاجات المجتمع.

إلى جانب ذلك، تترتب على الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية فوائد أخرى، مثل تعظيم عوائد الدولة نتيجة للوعي المؤسساتي بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.

من الجوانب الهامة للشخصية السوية أيضًا، شعور الفرد بالمسؤولية في شتى صورها، سواء كانت نحو الأسرة، أو المؤسسة التي يعمل بها، أو الزملاء، أو المجتمع، أو الإنسانية بأسرها. إن الشخص السوي يشعر بالمسؤولية الاجتماعية نحو الآخرين، مما يدفعه دائمًا إلى مساعدتهم وتقديم الدعم[1].

بالتالي، يمكن القول إن تطبيق المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى تحسين العلاقات العامة للمؤسسة وزيادة ثقة الجمهور بها، مما يعزز فرص نجاحها واستدامتها في السوق.

- المردود المادي والأداء المتطور: من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية، يمكن للمؤسسة تحقيق مردود مادي أفضل وأداء متطور عن طريق زيادة الفوائد الاستثمارية والأرباح.

- استقطاب واحتفاظ العمالة المميزة: يعمل توجه المؤسسة نحو المسؤولية الاجتماعية على جذب الكفاءات والاحتفاظ بها، وهو ما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العاملين.

[1] ويليه فريدة ، دور الميزانية الاجتماعية في تسيير الموارد البشرية دراسة حالة مؤسسة نطال ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2011، .ص ، 9.8

- تحسين صورة العلامة التجارية: يساعد تبني المسؤولية الاجتماعية على بناء صورة ذهنية إيجابية لدى العملاء، مما يؤدي إلى زيادة الولاء والثقة.

- تعزيز العلاقات الخارجية: تسهم المسؤولية الاجتماعية في تحسين علاقات المؤسسة مع البيئة الخارجية، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المحلي والمنظمات غير الربحية.

2. **بالنسبة للمجتمع**:

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي: يعمل تبني المسؤولية الاجتماعية على تعزيز العدالة والمساواة، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاجتماعي في المجتمع.

- تحسين نوعية الحياة: من خلال دعم المشاريع الاجتماعية مثل حل مشكلات البطالة والفقر وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، يمكن للمؤسسات تحسين نوعية الحياة للأفراد وزيادة مستوى المعيشة.

- تعزيز التفاعل والترابط الإيجابي: يسهم توجه المؤسسات نحو المسؤولية الاجتماعية في تعزيز التفاعل والترابط الإيجابي بين المؤسسة ومؤسسات المجتمع الأهلي، مما يعزز التعاون والشراكة في تنفيذ المشاريع الاجتماعية بالتالي، يمكن القول إن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعد عاملًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي، وتحقيق الفوائد المتبادلة للمؤسسة والمجتمع[1] .

[1] ويليه فريدة المرجع السابق ص 11

1. المستوى الأول :في هذا المستوى، يمكن للمؤسسات أن تكون مسؤولة بطرق محدودة تسهم في النجاح التجاري، دون أن تكون المسؤولية الاجتماعية جزءًا رئيسيًا من استراتيجية العمل. يمكن أن تكون هذه المساهمات مثل التبرعات للمدارس أو المشاركة في الفعاليات المجتمعية.

2. المستوى الثاني :يتمثل في جعل المسؤولية الاجتماعية جزءًا مهمًا من استراتيجية العمل للمؤسسات التي ترى أهمية ذلك. في هذا المستوى، تتبنى المؤسسات مبادئ المسؤولية الاجتماعية كجزء أساسي من هويتها التجارية، وتعمل على تحقيقها من خلال سياسات وبرامج محددة.

3. المستوى الثالث :يمثل المستوى الأعلى من التطور، حيث تعتبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ضرورة للمساهمة في حل مشاكل المجتمع مثل الفقر والتلوث البيئي. في هذا المستوى، تسعى المؤسسات الرائدة لتحقيق التأثير الإيجابي على المجتمع بشكل فعال من خلال تغيير السياسات العامة والمشاركة الفعالة في جهود حل المشكلات الاجتماعية.

تفهم زاداك للمسؤولية الاجتماعية يسلط الضوء على التطور التدريجي لدور المؤسسات في المجتمع، حيث تنتقل من مجرد تحقيق الأرباح إلى تبني المسؤولية الاجتماعية كجزء أساسي من استراتيجيتها وهويتها.

1. الفرع الثاني : أهداف المسؤولية الاجتماعية

1) إثبات القدرة على تقديم المنتج أو الخدمة بشكل مستمر وفقاً لمتطلبات العملاء.

2) زيادة رضا العملاء والعاملين من خلال تنفيذ فعال للنظام وتحسين الأداء العام للعمل.

3) تحسين القدرات والأداء العام للعمل لتلبية حاجيات وتوقعات العملاء وأصحاب المصالح الآخرين[1].

4) وضع وتقييم فعالية التدابير المتخذة للتعريف بالسياسات والأهداف البيئية والاجتماعية والامتثال لها.

5) الحد والتقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الأفراد في العمل والمجتمع من خلال تعزيز السلامة والصحة في العمل.

6) إظهار للفئات المستفيدة أن سياسات المؤسسة تتوافق مع الحقوق الأساسية للعمل والمجتمع.

7) المساعدة في تطوير حوار أكثر فعالية مع الأطراف المستفيدة من خلال فهم وتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم.

8) تحسين إدارة وتحقيق التوازن بين الأداء الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

9) . التقدم نحو التميز وبناء وتنظيم وتنفيذ الميزة التنافسية[2].

10) هذه الأهداف تساعد المؤسسات على تحقيق التوازن بين أدائها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتؤدي إلى بناء علاقات أفضل مع العملاء والمجتمع، وتحقيق التميز في السوق.

[1]اسر سعيد أبو هربيد "دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية "رسالة ماجستير أكاديمية الإدارة و السياسة للدراسات العليا جامعة الأقصى، 2017، ص-23.

[2]اسر سعيد أبو هربيد المرجع السابق ص25

11) **زيادة الربحية** :يشير التقرير إلى أن الشركات التي تنفذ مفهوم المسؤولية الاجتماعية تحقق معدلات ربحية أعلى بنسبة تصل إلى 18% مقارنة بالشركات التي لا تتبع هذا النهج.

12) **زيادة الإنتاجية** :تشير نتائج استطلاعات الرأي إلى أن 73% من قادة الأعمال في أوروبا يعتقدون أن التركيز على المسؤولية الاجتماعية يمكن أن يساهم بشكل فعال في زيادة الإنتاجية والربحية للشركات.

13) **تحسين السمعة والثقة** :يمكن لتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية أن تساهم في بناء سمعة إيجابية للشركة وزيادة الثقة بين المستهلكين والمستثمرين.

14) **جذب المواهب والعمالة المدربة** :تعتبر الشركات التي تظهر اهتماماً بالمسؤولية الاجتماعية جاذبة للمواهب المدربة، حيث يرتبط الكثير من العمال والموظفين المحتملين بالشركات التي تتخذ إجراءات مسؤولة اجتماعياً[1].

15) **تقليل المخاطر** :من خلال تنفيذ ممارسات مسؤولة اجتماعياً، يمكن للشركات تقليل المخاطر القانونية والبيئية والاجتماعية التي قد تواجهها.

16) تلمح الدراسات التي أجرتها منظمة تسخير الأعمال التجارية لصالح المسؤولية الاجتماعية في الولايات المتحدة إلى عدة فوائد لتبني المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات:

17) نمو الشركات وجذب العمالة الماهرة: الشركات التي تجمع بين مصالحها ومصالح حاملي الأسهم وتنفذ مفهوم المسؤولية الاجتماعية تحقق نموًا أكبر وتجذب العمالة الماهرة بنسبة تفوق الشركات الأخرى بنسبة أربعة أضعاف.

[1] حممد فالق،املسؤولية االجتماعية ملنظمات االعمال،دار اليازوري،االردن.2015، ص36

18) زيادة الإنتاجية وخفض التكاليف: تثقيف الموظفين بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وشراكتهم في برامجها يقلل الأعباء عن الشركات، ويزيد من الإنتاجية ويخفض التكاليف الناجمة عن الغياب والفواتير الصحية بنسبة 30%.

19) جذب العمالة الملتزمة والاستمرار في العمل: تبني ثقافة العطاء والمسؤولية الاجتماعية يساعد في جذب العمالة الملتزمة ويساهم في استمرارهم في العمل.

20) بناء علاقات قوية مع الحكومات: تلتزم المؤسسات بمسؤولياتها الاجتماعية، مما يساهم في بناء علاقات قوية مع الحكومات، ويساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية التي قد تواجهها.

21) تسهيل الحصول على الائتمان المصرفي: توجد بعض المؤشرات التي تؤثر على القرار الائتماني للبنوك، مثل "مؤشر داو جونز للاستدامة" الذي يأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية للشركات، وهذا يسهل الحصول على الائتمان المصرفي.

المطلب الثالث : ابعاد المسؤولية الاجتماعية

نموذج Caroll يقدم رؤية شاملة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث يعتمد على أربعة أبعاد رئيسية[1]:

1. **المسؤولية الاقتصادية :**

- [1]محمد جودت ناصر ، على الخضر : المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل منشورات جامعة دمشق ، 2013 ص : 18

هي جوهرية في عمل أي مؤسسة، وتتضمن التركيز على تحقيق الأرباح للمالكين والإدارة والعاملين والمساهمين. بالفعل، كما أشار الدكتور دروكر، فإن تحقيق الأرباح الاقتصادية هو أساس تمكين المؤسسة من تلبية مسؤولياتها الاجتماعية المستقبلية. إذا فشلت المؤسسة في تحقيق هذه الأرباح، فلن تكون قادرة على تلبية أي مسؤوليات اجتماعية أخرى. ومع ذلك، يجب أن يتم هذا السعي نحو الأرباح في إطار الأنظمة واللوائح المعمول بها.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتبنى الشركات نهجًا شاملاً يجمع بين المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية. يجب على المؤسسات أيضًا أن تأخذ بعين الاعتبار تأثير قراراتها على المجتمع والبيئة والعملاء والموظفين. ينبغي أن تكون الأنشطة التجارية مستدامة وتهدف إلى تحقيق الربح بطريقة توازنية مع تحقيق الاهتمامات الاجتماعية والبيئية.

بشكل عام، يجب أن تكون المسؤولية الاجتماعية متكاملة مع أهداف الربح الاقتصادي، وينبغي على الشركات التفكير في الطرق التي يمكن أن تساهم فيها أنشطتها في تحسين العالم من حولها بينما تحقق الأرباح[1]

هذا البعد يركز على تحقيق الأرباح وتحقيق المكاسب المالية للمالكين والمساهمين والعاملين. يركز Drucker على أهمية تحقيق الأرباح الاقتصادية كمتطلب أساسي لتلبية المسؤوليات الاجتماعية الأخرى.

[1]طاهر محسن المنصور الغالبي ، صالح مهدي محسن العامري، مرجع سبق ذكره ، ص: 84.

2. المسؤولية القانونية:

المسؤولية القانونية تشير إلى الالتزام بالقوانين والتشريعات المعمول بها أثناء ممارسة الأنشطة التجارية والوظائف المختلفة للمؤسسات. يجب على الشركات الامتثال للقوانين والتشريعات السارية، وهذا يشمل الالتزام بالمعايير القانونية المتعلقة بالبيئة والسلامة والعمل وغيرها. تحقيق الأهداف الربحية يبقى أمرًا هامًا، لكن يجب أن يتم هذا التحقيق في إطار القوانين واللوائح.

هذا البعد يعتبر المسؤولية الاجتماعية كواجب قانوني، حيث يجب على المؤسسات الامتثال للقوانين والتشريعات النافذة أثناء ممارسة أنشطتها.

3. المسؤولية الأخلاقية:

المسؤولية الأخلاقية تقتضي من المؤسسات أداء وظائفها ومهامها بمراعاة القيم والمبادئ التي تتماشى مع القواعد الأخلاقية والعادات والتقاليد. يجب على الشركات احترام الثقافات الأساسية والفرعية، وتجنب إحداث أي ضرر للمجتمع ومكوناته.

يركز هذا البعد على تبني المؤسسات لمبادئ وقيم أخلاقية في أداء وظائفها ومهامها، مع الاحترام الكامل للقيم والضوابط الثقافية والأخلاقية ودون إلحاق أي ضرر بالمجتمع[1] .

[1]محمد حلمدي، فؤاد حممد،أألبعاد التسويقية للمسؤولية االجتماعية للمنظمات وانعكاساهتا على رضا املستهلك "دراسة حتليلية آلراء عينة من املديرين واملستهلكني يف عينة من املنظمات املصنعة للمنتجات الغذائية يف اجلمهورية اليمنية، أطروحة دكتوراه غري منشورة، جامعة املستنصرية،العراق.2010 ص169،

4. المسؤولية الاجتماعية :

المسؤولية الاجتماعية والمبدأ الأساسي في هذا البعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية هو البحث بشكل دائم عن الأساليب والطرق التي تساعد في تحسين نوعية الحياة للعاملين و الأفراد المجتمع وذلك من خلال إسهاماتها الطوعية بأموالها و برامجها لصالح المجتمع وذلك عبر دعم برامج التنمية المحلية ، و هذا ما يساهم في ضمان بقاء المؤسسة و ازدهارها وتطورها وتحسين صورتها أمام المجتمع ، ومن خلال هذه الأبعاد حسب Caroll نجد أنها أبعاد مترابطة ومتكاملة بحيث لا يجب على المؤسسة أن تركز على بعد وتهمل البعد الآخر مثلا أن لا تركز على مسؤولياتها الاجتماعية دون أن تكون قد لبت مسؤولياتها الاقتصادية و القانونية و الأخلاقية. [1]

يشير هذا البعد إلى التزام المؤسسات بتلبية الحاجات الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك توفير فرص العمل، وتحسين الظروف المعيشية، والمساهمة في التنمية المستدامة.

يبين هذا النموذج أهمية توازن المؤسسات بين المسؤوليات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والاجتماعية. يعزز هذا التوازن تحقيق المسؤولية الاجتماعية الشاملة، حيث يعمل على تحقيق الربح للمؤسسة وفي الوقت نفسه تلبية الاحتياجات والتوقعات المجتمعية والبيئية.

ان المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تشمل السعي المستمر لتحسين نوعية الحياة للعاملين والمجتمع بشكل عام من خلال التبرعات المالية والبرامج الطوعية. هذا المبدأ الأساسي في البعد

[1] الطرية،خالد،أثر إدراك االدارة والعاملني للمسؤولية االجتماعية للمنظمة على املزايا التنافسية،أطروحة دكتوراه غري منشورة،جامعة عني مشس،مصر.2020 ص 98 ،

الاجتماعي من المسؤولية يساهم في تعزيز العلاقة بين المؤسسة والمجتمع وضمان استمراريتها وتطورها، من خلال النظر إلى أبعاد المسؤولية الاجتماعية وفقًا لنموذج (Caroll) ، يتبين أنها مترابطة ومتكاملة. فالمؤسسة لا يجب أن تركز على جانب وتهمل الآخر، بل يجب أن توازن بين المسؤوليات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والاجتماعية. على سبيل المثال، يجب على المؤسسة العمل على تحقيق الأرباح بطرق قانونية وأخلاقية، بينما تسعى في الوقت نفسه إلى تحسين نوعية الحياة للمجتمع من خلال البرامج الاجتماعية والتبرعات. هذا التوازن يضمن استمرارية المؤسسة وتحسين صورتها أمام المجتمع[1].

مجالات المسؤولية الاجتماعية ونشاطاتها تعد متنوعة ومتعددة الأبعاد، وتتنوع وتتغير وفقًا لاختلاف التعريفات والمفاهيم وتنوعها من قبل الباحثين. تأثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية بدرجة الضغط والطلب المستمر من قبل العاملين والمستهلكين والمجتمع المحلي والدولة.

تقدم المؤسسات نشاطات خدمية وإنتاجية متعددة ومختلفة سواء للعاملين أو المجتمع المحلي، مثل خدمات السكن والتأمين الصحي التي تعكس اهتمام الإدارة بالعاملين وعائلاتهم، بالإضافة إلى دعم المنح الدراسية والنشاطات الثقافية والاجتماعية والرياضية.

يعتبر البعض أن نشاطات المسؤولية الاجتماعية تشمل أيضًا حماية البيئة ومنع التلوث، بالإضافة إلى تقديم المزايا والفوائد والخدمات للعاملين. وتشمل أيضًا تفاعل المؤسسات مع

[1]ثامر ياسر البكري التسويق و المسؤولية الاجتماعية ، دار وائل للنشر والتوزيع، طا ، عمان ، 2001، ص: 52

البيئة المحيطة بها بهدف رعايتها والمحافظة عليها من النواحي المادية والمعنوية وحماية المستهلك.

المطلب الرابع : أنواع المسؤولية الاجتماعية

تتمثل أنواع المسؤولية الإجتماعية فيما يلي :

الفرع الأول : المسؤولية الاجتماعية للأفراد

تقع المسؤولية الاجتماعية على عاتق كل فرد في المجتمع، حيث تتضمن الأعمال اليومية التي يقوم بها الفرد كمستهلك وتأثيرها على البيئة والمجتمع. يمكن للفرد تحمل المسؤولية الاجتماعية من خلال: [1]

- التسوق من المحلات الخيرية.
- المشاركة في الأعمال التطوعية.
- اختيار المنتجات العضوية.
- تقليل الهدر

الفرع الثاني : المسؤولية الاجتماعية العامة والحكومية

تشمل المسؤولية الاجتماعية العامة والحكومية الإجراءات والسياسات التي تتخذها المؤسسات

[1] الطاهر خامرة ، المسؤولية البيئية والإجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2007 ،ص. ص77 . 76.

والإدارات العامة، والتي تتضمن القوانين والإجراءات التي تؤثر بشكل مباشر على المجتمع والبيئة.

الفرع الثالث : المسؤولية الاجتماعية للشركات

تسعى الشركات إلى تطوير استراتيجيات تضمن أن جميع أعمالها أخلاقية وتحقق المصلحة العامة للبيئة والمجتمع. يمكن تصنيف المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى الأنواع التالية:[1].

1-المسؤولية البيئية:

تتعلق المسؤولية البيئية باتباع أفضل الممارسات البيئية، وتشمل:

- الحد من التلوث والنفايات واستهلاك المياه.
- زيادة استخدام موارد الطاقة المتجددة.
- تقليل التأثير السلبي على البيئة من خلال زراعة الأشجار وتمويل الأبحاث البيئية.

2-المسؤولية الأخلاقية:

تعني اتخاذ الشركات لقرارات أخلاقية وصحيحة، وليس فقط الامتثال للقانون. تشمل:

1. دفع أجور للموظفين أعلى من الحد الأدنى للأجور
2. تقديم مزايا تعليمية وتدريبية وتأمين صحي وإجازات مدفوعة الأجر.

3-المسؤولية القانونية:

تعني التزام المؤسسات بالقوانين المحلية والدولية ذات الصلة بأعمالها. يجب على الشركات:

[1]الطاهر خامرة، مرجع سابق، ص 78

1. الالتزام بنصوص القوانين في الدولة التي تعمل فيها.

2. الالتزام بقواعد الهيئات التنظيمية لمنتجاتها.

4-المسؤولية الخيرية:

تشمل الأعمال الخيرية التي تقوم بها الشركات بهدف مساعدة المحتاجين وترك بصمة إيجابية في المجتمع، مثل:

1. تمويل برامج تعليمية.

2. دعم مبادرات صحية.

3. دعم المشاريع المجتمعية.

5-المسؤولية الاقتصادية:

تعني حرص الشركات على اتخاذ قرارات مالية تؤثر إيجابياً على البيئة والأفراد والمجتمع، وليس فقط زيادة الأرباح. من المهم تحقيق جميع أنواع المسؤولية الاجتماعية الأخرى للشركات لتحقيق توازن بين الربحية والمسؤولية الاجتماعية[1].

من خلال هذه الأنواع المختلفة من المسؤولية الاجتماعية، يمكن للأفراد والحكومات والشركات العمل معًا لبناء مجتمع أكثر استدامة ومسؤولية.

[1]الطاهر خامرة المرجع السابق ص 79

المبحث الثاني : التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي نهج متكامل يهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. يتطلب هذا النهج مراعاة احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة لا تمثل مفهومًا جديدًا، بل يعود جذور اهتمامنا بها إلى آلاف السنين. ومع ذلك، كمصطلح، فإن التنمية المستدامة كانت ذات شهرة محدودة نسبيًا قبل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، حيث بدأ الوعي بالمشاكل البيئية يتزايد، وأُعدت الطريق لتأسيس فكرة التنمية المستدامة من خلال اللجان والمؤتمرات

الفرع الأول: تعريف وتطور التنمية المستدامة

تعددت التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة، حيث أصبحت متنوعة في الاستخدام والمعاني، وكلها تهدف إلى الحفاظ على البيئة التي نعيش فيها. يعتبر الهدف الرئيسي لهذه التعاريف هو تحقيق التغييرات في البنية التحتية والبنية الفوقية للمجتمع دون التأثير السلبي على عناصر البيئة[1] .

[1]أشرف محمد عاشور، جغرافيا التنمية والفقر دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية 2013، ص ص 45. 46.

التنمية المستدامة تشير إلى العملية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية. يشمل هذا المفهوم اتخاذ التدابير اللازمة لتلبية الاحتياجات الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

تعتبر التنمية المستدامة مصطلحًا يتألف من لفظتي "التنمية" و"المستدامة". لفظة "التنمية" تأتي من الفعل "نمى"، حيث يمكن أن نقول "أنميت الشيء ونميته وجعلته ناميًا". وفي المفهوم الاصطلاحي، يعني "التنمية" الازدهار والتكاثر والزيادة والرفاهية، وهي عملية حركية تؤدي إلى التحول من وضع غير مرضي إلى وضع مرضي يلبي احتياجات وطموحات الأفراد والمجتمع.

وتعرف التنمية المستدامة بأنها :" التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، والتي تتم عبر إيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف، بهدف الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوبة"[1].

أما كلمة "المستدامة" فمأخوذة من "استدامة" الشيء، مما يعني الطلب على دوامه واستمراره.

تعتبر رئيسة وزراء النرويج،(Groharlem Brundtland) ، هي أول من استخدم مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي في عام 1987 في تقرير "مستقبلنا المشترك"، للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية.

[1]أشرف محمد عاشور، مرجع سابق، ص 47

بالنسبة للبنك الدولي، يعتبر نمط الاستدامة هو رأس المال، ويعرف التنمية المستدامة بأنها تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل، والذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن.

تقرير ريو دي جانيرو، حسب جدول أعمال القرن 21، يعرف التنمية المستدامة بأنها : "تنمية يجب أن تحقق بطريقة توفق وتساوي في إرضاء وإشباع الحاجات المرتبطة بالتنمية والبيئة للأجيال الحاضرة والمستقبلية"

أما (G. Wackerman) ، فيرى أن مصطلح التنمية المستدامة قد وضع من أجل توطيد العلاقة بين حاجات التنمية الاقتصادية أو تسيير سليم للبيئة، وهذا التسيير لا يكون مستدامًا إلا إذا كان استغلال الموارد يكون من جيل إلى أجيال، وشروط الحياة الأساسية للبشر في تحسين مستمر

ويمكن تعريف التنمية المستدامة من منظور تقني أن يكون منهج تنموي على المدى الطويل، والذي يعظم الرفاهية الإنسانية لأجيال الحاضر دون إخلال رفاهية الأجيال القادمة.

إذن تختلف تعاريف التنمية المستدامة باختلاف الزوايا التي ينظر إليها، كما يلي فالجانب الاجتماعي: يعني السعي إلى تحقيق استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، بينما.

الجانب البيئي: يعتبر استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، وذلك مع الحفاظ على رصيد ثابت غير متناقص من الموارد الطبيعية[1]

- **الجانب الاقتصادي:** التنمية المستدامة تركز على الإدارة المثلى للموارد للحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على نوعية الموارد دون التأثير السلبي على الدخل الحقيقي في المستقبل للدول المتقدمة، تعني ذلك خفض مستوى معيشة المواطن بشكل محدود والحد من الفقر، مع ضمان تنمية دخل الفرد في المستقبل ليس أقل من الجيل الحالي

الجانب التكنولوجي: يُعرف التنمية المستدامة بأنها استخدام تكنولوجيا جديدة ونظيفة تسهم في حفظ الموارد الطبيعية، من خلال الحد من التلوث والمساعدة في تحقيق الاستقرار.

من التعاريف السابقة، يمكن القول بأن التنمية المستدامة تركز على استغلال الموارد بشكل مثالي لتلبية الحاجات الحالية، مع مراعاة الأجيال القادمة واحتياجاتها. وتهدف إلى حماية البيئة بشكل رئيسي، مع التركيز على تحقيق الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية، والبيئية

الفرع الثاني : خصائص التنمية المستدامة

تتمثل خصائص التنمية المستدامة فيما يلي : [2] .

[1] أشرف محمد عاشور المرجع السابق ص 48
[2] الطاهر خامرة ، المرجع السابق ، .ص15

- تنمية شاملة أو متكاملة: تشمل التنمية المستدامة جوانب اقتصادية واجتماعية وبيئية مترابطة ومتكاملة، مما يعني تحقيق التوازن بين هذه الجوانب في جميع جوانب التنمية.
- تنمية مستمرة: تعكس التنمية المستدامة الفكرة الأساسية للاستمرارية، حيث تهدف إلى تحقيق التنمية على المدى البعيد دون إضرار الجيل الحالي بحقوق الأجيال القادمة.
- تنمية متوازنة: تحرص التنمية المستدامة على تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتضمن النمو المتوازن لكل هذه الأبعاد دون التفريط في أي منها.
- الاهتمام بالبعد البيئي: تولي التنمية المستدامة اهتماما كبيرا بحماية البيئة والحفاظ على التوازن البيئي، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل التأثير البيئي لأنشطة التنمية[1].
- المشاركة الشعبية: تشجع التنمية المستدامة على مشاركة جميع فئات المجتمع، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، في صناعة القرار وتنفيذ السياسات التنموية.
- العدالة والمساواة: تركز التنمية المستدامة على تحقيق العدالة بين الأفراد والأجيال والشعوب، وتسعى للحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير الفرص ورفع مستوى المعيشة.

[1] الطاهر خامرة المرجع السابق ص 15

- التكامل بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع: تؤكد التنمية المستدامة على الربط الوثيق بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان استمرارية التنمية بشكل متوازن.

المطلب الثاني : أهداف وأهمية التنمية المستدامة

سنتطرق في هذا المطلب الى أهداف وأهمية التنمية المستدامة

الفرع الأول : أهداف التنمية المستدامة

1. تحسين نوعية الحياة: يشمل هذا الهدف توفير التعليم الجيد، والرعاية الصحية، وتوزيع الثروة بشكل عادل، وضمان الدخل الكافي، وإقامة نظام للأمن الاجتماعي، والاهتمام بالثقافة، وبناء علاقات إنسانية على أساس العدل والسلم والمساواة، وتعزيز الحقوق الأساسية، وتشجيع المشاركة السلمية في الحكم، والتحرر من أشكال الاستعباد والاعتماد.

2. احترام البيئة الطبيعية: يهدف هذا الهدف إلى تطوير العلاقة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية لتصبح علاقة تكاملية وانسجامية[1] .

3. تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية: يتضمن هذا الهدف زيادة وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وتعزيز مسؤوليتهم تجاهها، وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لهذه المشكلات.

[1]خبابة عبد اهلل، مداخلة بعنوان التنمية المعاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ، المؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاية الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 08-07 أفري ،2008 جامعة فرحات عباس، سطيف، ص145، .

4. ترشيد استخدام الموارد الطبيعية: يهدف إلى تحسين نوعية حياة الإنسان دون المساس بالبيئة، من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحديد استخدامها بشكل عقلاني، والبحث عن بدائل للموارد للحفاظ على استدامتها في المستقبل

5. ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تسعى التنمية المستدامة إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة لخدمة أهداف المجتمع، من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية الابتكار التكنولوجي في تحقيق التنمية، وتعزيز فهمهم لكيفية استخدام هذه التكنولوجيا بطرق تعزز جودة الحياة وتحل المشكلات البيئية المتعلقة بها.

6. إحداث تغير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع: تهدف التنمية المستدامة إلى تعزيز التغيير المستمر في حاجات وأولويات المجتمع بطريقة تتناسب مع إمكانياته، مما يمكن من تحقيق توازن يسمح بالتطور الاقتصادي والسيطرة على التحديات البيئية، وتطوير الحلول الملائمة لها.

الفرع الثاني : أهمية التنمية المستدامة

أهمية التنمية المستدامة تتجلى في عدة جوانب حيوية تؤثر على الأفراد والمجتمعات والبيئة على المدى الطويل. وفيما يلي أبرز النقاط التي توضح أهمية التنمية المستدامة[1] :

1. **الحفاظ على الموارد الطبيعية:**

[1]أحمد عبد الفتا ناجي المرجع السابق ، ص 73 -75

- تضمن التنمية المستدامة الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بحيث تُستدام للأجيال القادمة.
- تقليل استنزاف الموارد غير المتجددة وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة والمواد المستدامة.

2. **حماية البيئة**

- تهدف التنمية المستدامة إلى تقليل التلوث والحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئية.
- تقليل الانبعاثات الكربونية والحد من التغيرات المناخية من خلال سياسات بيئية مسؤولة.

3. **تحقيق العدالة الاجتماعية:**

- تسعى التنمية المستدامة إلى تقليل الفقر وتحقيق المساواة الاجتماعية.
- توفير فرص عمل وتعليم ورعاية صحية للجميع، مما يعزز جودة الحياة والرفاهية الاجتماعية[1].

4. **النمو الاقتصادي المستدام:**

- تدعم التنمية المستدامة النمو الاقتصادي الذي لا يستنزف الموارد الطبيعية أو يسبب ضرراً بيئياً.
- تشجيع الابتكار والاستثمار في الصناعات الخضراء والتكنولوجيا المستدامة.

5. **تعزيز الأمن الغذائي والمائي:**

[1]أحمد عبد الفتا ناجي المرجع السابق ص 74

- تسهم التنمية المستدامة في تحسين أساليب الزراعة والري لضمان الأمن الغذائي والمائي.
- استخدام تقنيات حديثة لزيادة الإنتاجية الزراعية بشكل مستدام والحفاظ على موارد المياه.

6. الحد من التغير المناخي:

- تعتبر التنمية المستدامة أساسية في مواجهة تحديات التغير المناخي من خلال تبني سياسات للحد من الانبعاثات الكربونية
- تعزيز مبادرات الاستدامة في استخدام الطاقة والتحول إلى مصادر طاقة نظيفة.

7. تحسين جودة الحياة:

- تؤدي التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية الحياة للأفراد من خلال توفير بيئة صحية وخدمات تعليمية وصحية أفضل.
- بناء مجتمعات مستدامة وصحية تعزز من رفاهية الأفراد والمجتمع ككل.

8. تعزيز الابتكار والتكنولوجيا:

- تشجع التنمية المستدامة على الابتكار واستخدام التكنولوجيا في حل المشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
- تطوير تقنيات جديدة لتحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل الأثر البيئي.

9. التعاون الدولي:

- تسهم التنمية المستدامة في تعزيز التعاون الدولي لحل المشكلات العالمية المشتركة مثل التغير المناخي والفقر.
- تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب تضافر الجهود بين الدول والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني.

10. **تحقيق الاستقرار والأمن:**

- التنمية المستدامة تساهم في تقليل النزاعات والتوترات الناتجة عن الفقر والموارد المحدودة.
- بناء مجتمعات مستقرة وآمنة من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

من خلال هذه الجوانب، يتضح أن التنمية المستدامة ليست فقط هدفاً بيئياً، بل هي نهج شامل يهدف إلى تحسين جودة الحياة وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والعدالة الاجتماعية[1] .

11. **الحفاظ على الموارد الطبيعية** :التنمية المستدامة تهدف إلى استخدام الموارد الطبيعية بطريقة تحافظ على استدامتها على المدى الطويل، مما يحمي البيئة ويحافظ على توازن النظم البيئية.

[1]أحمد عبد الفتا ناجي المرجع السابق ص 75

12. **تحقيق التنمية الاقتصادية** :من خلال الاستثمار في المشاريع والصناعات التي تعزز النمو الاقتصادي بشكل مستدام، يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة التي توفر فرص العمل وتحسن مستوى المعيشة للأفراد دون التأثير السلبي على البيئة.

13. **المساهمة في العدالة الاجتماعية** :التنمية المستدامة تسعى إلى توفير الفرص والخدمات بشكل عادل ومتساوٍ للجميع، مما يقلل من الفجوات الاجتماعية ويعزز التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمعات.

14. **الحفاظ على الثقافة والتراث** :يعتبر الحفاظ على التنوع الثقافي والتراثي جزءًا أساسيًا من التنمية المستدامة، حيث يساهم في تعزيز الهوية الوطنية وتعزيز التفاهم والتعاون بين مختلف المجتمعات.

15. **تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية** :التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وتعزيز العدالة الاجتماعية، مما يضمن الاستمرارية والازدهار للأجيال الحالية والمستقبلية[1].

16. **تحقيق الاستدامة البشرية** :التنمية المستدامة تهدف إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، مما يضمن الاستدامة البشرية على المدى البعيد.

[1]سماعيل و بن يوسف سليم، الشراكة الإقتصادية وأثرها على التنمية المستدامة ، الملتقى الوطني حول إقتصاد البيئة والتنمية المستدامة،المرجع السابق ،ص09

باختصار، يمكن القول إن التنمية المستدامة تعتبر إطاراً شاملاً للتنمية يجمع بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، مما يضمن تحقيق الاستدامة والازدهار للمجتمعات في المستقبل.

المطلب الرابع : علاقة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة

إن استخدام المسؤولية الاجتماعية للشركات كأداة لضمان تحقيق التنمية المستدامة لا يكفي إذا لم تشمل صياغة السياسات وتنفيذها المجتمع والبيئة بشكل كامل. تلعب الحكومات دوراً حاسماً، خاصة في البلدان النامية، حيث يجب أن يكون تعزيز قضايا التنمية الاجتماعية شراكة بين الحكومة والجهات الفاعلة الخاصة وغير الحكومية، وخاصة قطاع الشركات. وفقاً لما ذكره (HOKPINS)(2005) ، فإن الحكومات في البلدان النامية غالباً ما تكون غامضة وغير فعالة في مجال المسؤولية الاجتماعية، لذا يمكن اعتبار ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في هذه البلدان كأداة بديلة لتحقيق التنمية المستدامة[1].

بحسب مركز (St. James Ethic) للأخلاقيات، تتحقق مسؤولية الشركة عندما تقوم الشركات بتكييف جميع ممارساتها لضمان أنها تعمل بطرق تلبي أو تتجاوز التوقعات الأخلاقية والقانونية والتجارية والعامة للمجتمع. لذا، فإن دمج سياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في العمليات التجارية اليومية أمر لا بد منه وليس مجرد اختيار يمكن للشركات تنفيذه في الوقت المناسب لها، بما يتماشى مع ما روجت له اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED) في عام 1987،

[1] أحمد عبد الفتا ناجي المرجع السابق ص 76

حيث يشمل مفهوم التنمية المستدامة البيئة وأيضاً الأنشطة التي تلبي احتياجات المجتمع والأفراد الذين يعيشون فيه.

وفقاً لدراسة (Dumitrescu) و (Simionescu)(2014) ، يتم تنفيذ ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات ودراستها بشكل متكرر في البلدان المتقدمة، بينما لا تزال ممارسات ونظريات المسؤولية الاجتماعية للشركات في البلدان النامية محل نقاش وتحتاج إلى دراسة مطولة. كما أشار Kemp (2001) إلى وجود عقبات مختلفة في تحقيق مسؤولية الشركات في البلدان النامية، حيث تكون المؤسسات والمعايير ونظام القانون ضعيف نسبياً. وأكدت دراسات (Jamali) و (Mirshak) (2007) أن هناك العديد من خطط المسؤولية الاجتماعية للشركات المتقدمة في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، فيما يتعلق بإطار المسؤولية الاجتماعية للشركات الذي يحتاج إلى تعديل ليتناسب مع سياق البلدان النامية[1].

بالنظر إلى كل ما سبق، فإن السؤال المطروح في السنوات الأخيرة ليس ما إذا كان ينبغي تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات في البلدان النامية، بل كيفية تنفيذها بكفاءة. كشفت الأدبيات حول المسؤولية الاجتماعية للشركات والأدلة التجريبية (Ruggie 2008, 2010, 2011) أن الشراكة بين الشركات والمجتمع الذي تعمل فيه كانت ناجحة تماماً. في المقابل، فإن الافتقار إلى الشراكة والمشاورات النادرة بشأن تنفيذ سياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية وغير مستدامة على المجتمع. لذا، فإن التنفيذ الفعال للمسؤولية

[1]أحمد عبد الفتا ناجي المرجع السابق ص 78

الاجتماعية للشركات يتم من خلال شراكة بين الشركات والمجتمع فيما يتعلق بالمخاوف المشتركة. الشراكة الناجحة بين الشركة والمجتمع لديها القدرة على ضمان استدامة المشاريع، بالإضافة إلى منح المجتمع إحساساً بملكية المنتجات والمبادرات التي تقوم بها الشركة.

المسؤولية الاجتماعية للشركات جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة، حيث يوضح هذا النهج العلاقة الوثيقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة[1].

علاقة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة تعكس تفاعلًا حيويًا بين القطاعين الخاص والعام والمجتمع بأسره. إذ تعزز المسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات الاقتصادية تحقيق التنمية المستدامة عبر عدة آليات:

1. **الحوكمة البيئية والاجتماعية** :تشجع المسؤولية الاجتماعية على اتخاذ القرارات والسلوكيات التي تحافظ على البيئة وتحترم الحقوق الاجتماعية، مما يسهم في المحافظة على البيئة وتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية.

2. **الاستدامة الاقتصادية** :من خلال استخدام ممارسات الأعمال المستدامة وتبني الابتكار في العمليات والمنتجات، تقوم الشركات بخلق قيمة طويلة الأمد للمساهمين والمجتمع على حد سواء، مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام.

[1] أحمد عبد الفتا ناجي ، المرجع السابق، ص 79

3. **تعزيز المشاركة المجتمعية** :يعزز الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات التواصل مع المجتمعات المحلية وتشجيع المشاركة المجتمعية في تطوير المشاريع واتخاذ القرارات، مما يعزز الشفافية والثقة بين الشركات والمجتمعات التي تعمل فيها.

4. **تحفيز الابتكار والتطوير** :تشجع المسؤولية الاجتماعية على الابتكار في العمليات والمنتجات وتعزز البحث والتطوير في مجالات تكنولوجيا البيئة والاستدامة، مما يسهم في تقديم حلول مبتكرة للتحديات البيئية والاجتماعية[1].

5. **تعزيز الثقة وسمعة الشركات** :من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية، تبني الشركات سمعة إيجابية لدي الجمهور وتحقق ثقة أكبر من المستهلكين والمستثمرين، مما يدفع بنجاحها الاقتصادي ويعزز استمراريتها.

تستند الفكرة الأساسية لدمج الاستدامة في إدارة الأعمال على الإيمان الأخلاقي بمبدأ العطاء والأخذ، للحفاظ على نجاح الشركة على المدى الطويل. نظراً لأن الشركة جزء لا يتجزأ من نظام معقد من الترابطات داخلياً وخارجياً، يجب عليها الوفاء بالتزامها الأخلاقي بحماية البيئة.

يوصى باستخدام المسؤولية الاجتماعية للشركات كجانب اجتماعي من مفهوم التنمية المستدامة، الذي يعتمد أساساً على نهج أصحاب المصلحة السليم. تركز المسؤولية الاجتماعية

[1]أحمد عبد الفتا ناجي المرجع السابق ص 80

للشركات بشكل خاص على مشاركة الشركات في تحقيق مسؤولياتها كعضو في المجتمع، وتلبية توقعات جميع أصحاب المصلحة[1].

الشكل :1 العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة

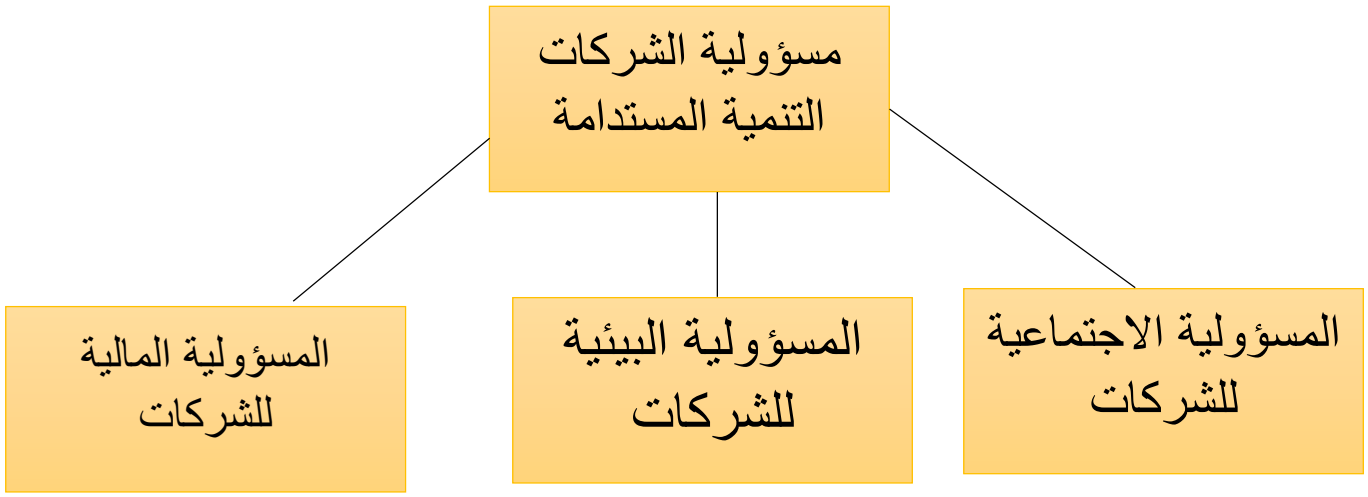

المصدر: باجوات، ب. (2011، مارس). المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة. في مؤتمر النمو الشامل والمستدامة

يوضح الشكل أدناه الإطار المقترح الذي يتم فيه تعريف التنمية المستدامة من قبل (Brundtland)، ونموذج المحصلة الثلاثية كمفهوم أخلاقي، ويقدم أفكاراً تتعلق بالتوجه المستدام على المستوى الكلي.

[1] أحمد عبد الفتا ناجي المرجع السابق ص 80

خلاصة الفصل :

ان التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية يشكلان ركيزتين أساسيتين في بناء مستقبل مستدام ومزدهر للمجتمعات.

التنمية المستدامة تهدف إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. وتركز على موازنة بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية، مع التركيز على الاستدامة في استهلاك الموارد وإدارة البيئة وتعزيز المساواة الاجتماعية.

أما المسؤولية الاجتماعية، فتعني تبني المؤسسات والشركات لممارسات أخلاقية ومستدامة في عملياتها وتفاعلاتها مع المجتمع، بما يتجاوز الالتزامات القانونية ويتضمن المساهمة الفعالة في تحسين حالة المجتمع والبيئة المحيطة بها.

بالتالي، ترتكز العلاقة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية على تعزيز التفاعل الإيجابي بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، من خلال توجيه الاهتمام والجهود نحو تحقيق التوازن بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع. وتعتبر المسؤولية الاجتماعية وسيلة فعالة لتحفيز المؤسسات على اتخاذ إجراءات مستدامة والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالفقر والتعليم والصحة والمياه والطاقة والبيئة.

للشركات بشكل خاص على مشاركة الشركات في تحقيق مسؤولياتها كعضو في المجتمع، وتلبية توقعات جميع أصحاب المصلحة[1].

الشكل :1 العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة

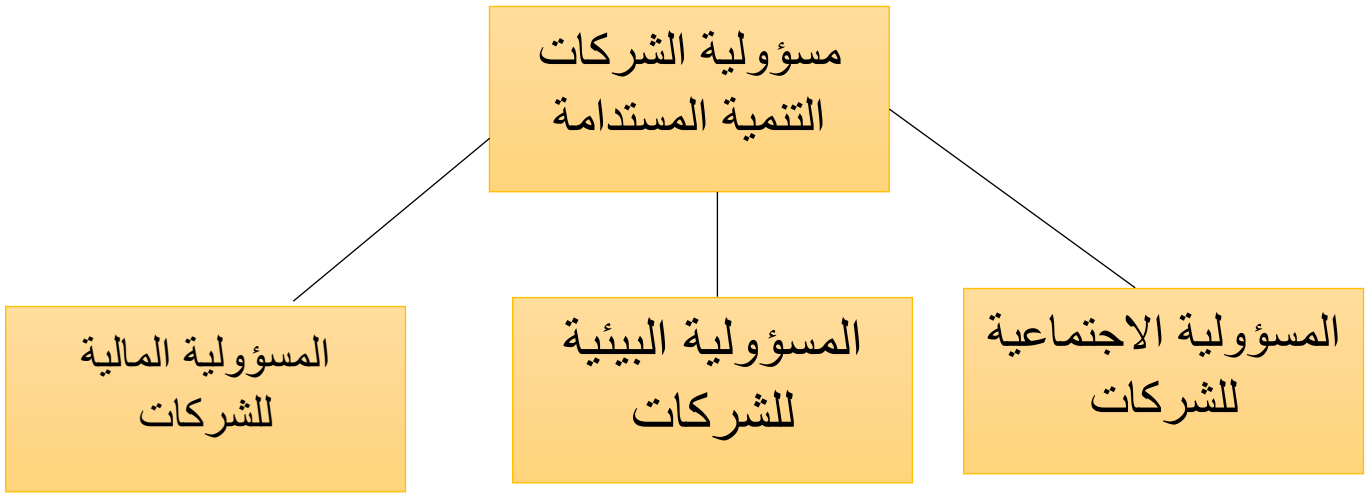

المصدر: باجوات، ب. (2011، مارس). المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة. في مؤتمر النمو الشامل والمستدامة

يوضح الشكل أدناه الإطار المقترح الذي يتم فيه تعريف التنمية المستدامة من قبل (Brundtland)، ونموذج المحصلة الثلاثية كمفهوم أخلاقي، ويقدم أفكاراً تتعلق بالتوجه المستدام على المستوى الكلي.

[1] أحمد عبد الفتا ناجي المرجع السابق ص 80

خلاصة الفصل :

ان التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية يشكلان ركيزتين أساسيتين في بناء مستقبل مستدام ومزدهر للمجتمعات.

التنمية المستدامة تهدف إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. وتركز على موازنة بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية، مع التركيز على الاستدامة في استهلاك الموارد وإدارة البيئة وتعزيز المساواة الاجتماعية.

أما المسؤولية الاجتماعية، فتعني تبني المؤسسات والشركات لممارسات أخلاقية ومستدامة في عملياتها وتفاعلاتها مع المجتمع، بما يتجاوز الالتزامات القانونية ويتضمن المساهمة الفعالة في تحسين حالة المجتمع والبيئة المحيطة بها.

بالتالي، ترتكز العلاقة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية على تعزيز التفاعل الإيجابي بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، من خلال توجيه الاهتمام والجهود نحو تحقيق التوازن بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع. وتعتبر المسؤولية الاجتماعية وسيلة فعالة لتحفيز المؤسسات على اتخاذ إجراءات مستدامة والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالفقر والتعليم والصحة والمياه والطاقة والبيئة.

المبحث الأول : تقديم عام للمؤسسة سونلغاز بالأغواط

مؤسسة سونلغاز بالأغواط هي إحدى الشركات الرائدة في مجال الطاقة والغاز في الجزائر. تأسست المؤسسة بهدف تلبية احتياجات السوق المحلي وتقديم خدمات ذات جودة عالية في قطاع الطاقة والغاز. تتميز المؤسسة بخبرتها الطويلة والتزامها بتقديم أحدث التقنيات والحلول الاستدامة لعملائها.

المطلب الأول : بطاقة فنية للمؤسسة

1-تعريف المؤسسة على مستوى الوطني:

تعتبر مديرية التوزيع الكهرباء والغاز سونلغاز من أهم الشركات في الجزائر، حيث يمتد نشاطها على كامل التراب الوطني عن طريق مديريات التوزيع المنتشرة عبر كل ولايات الوطن و هذا ما يسمح لها أن تكون من الشركات الرائدة والتي تمثل البنية الأساسية للاقتصاد الوطني

ولقد مرت مؤسسة سونلغاز من ناحية التنمية والتسيير بالمراحل التالية :

- مرحلة (1944-1947) : لقد أنشأت هذه المؤسسة من طرف المستعمر الفرنسي الذي كان يسيرها، حيث كان الجزائريون مجرد عمال بسطاء مقابل أجر زهيد، و بقيت على هذا الحال إلى غاية عام 1947، حيث أصبحت محتكرة من طرف الفرنسي LE BON و سميت باسمه(LE BON)

(COMPANY) و لقد كان دورها يقتصر على إنتاج الكهرباء فقط دون الغاز و استعمال الفحم كمولد مرحلة (1947-1969) : في هذه المرحلة ظهرت المؤسسة سون الغاز تحت اسم كهرباء و غاز الجزائر ELIA و التي تجمع بين إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز الطبيعي لهذا الإنتاج.

مرحلة (1969-1991) : وتبدأ تحديدا بتاريخ 29 جويلية 1969 أي تاريخ تأميم مؤسسة سود الغاز مثلها مثل المؤسسات الأخرى و هذا بموجب الأمر رقم 54/69 المؤرخ في 29 جويلية 1969 و الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 أوت 1996 الذي ينص على حل EGA و تأسيس الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز رسميا.

مرحلة ما بعد 1991 : في ديسمبر 1991 أصبحت تسمى المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري و بدأت المؤسسة تمارس أعمالها بصفة عادية إلى غاية سنة 1998، السنة التي فتحت فيها البورصة و تم عرض جزء من رأس مال الشركة للبيع عن طريق الأسهم ويقدر بـ 200% من رأس مال المؤسسة وترجع هذه التغيرات للأسباب التالية

1-تسيل و تقديم الخدمات للزبون و الاعتماد على التمويل الذاتي رأسمالها الخاص.

مرحلة 2004:

تميزت بنشاط كثيف على جميع الأصعدة فشهدت تحويل الشركة طبقا للقرارات

الرسمية التي اتخذت و طبقت لتسيير الشركة.

و لقد انطلقت إعادة الهيكلة التوزيع في جويلية 2004 و تم فيها ميلاد أربع مديريات عامة تقوم على شؤون التوزيع وتعمل بتوفير أحسن الظروف لتتحول إلى فروع ابتداء من 2006، و تتمتع هذه المديريات باستقلالية واسعة في المهام والقرارات ومهام التوجيه والمراقبة التي تحظى بها مجلس الإدارة فهم يساعدونها في مهامها و التنسيق بين أقسامها.

مرحلة 2005 : برزت الشركة في هذه السنة من خلال نشاطها الكثيف مما يستدعي رفع التحديات كي تعزز إنجازات المجمع وذلك بإعادة هيكلة التوزيع الذي يمثل الرهان الأكبر لهذه السنة ، لذلك يجب تحقيقه إلى مهمة الخدمة العمومية التي يضمنها الموزعون والفوز بهذه المهمة و التطبيق الجيد

البرنامج التنمية و أن استثمارية 2005 فريدة من نوعها لذا تكتسب إثارة وأهمية قصوى بالنظر إلى نوعية الخدمات والتسيير بصورة عامة.

2-تعريف المؤسسة على مستوى المحلي:

تعريف المديرية الجهوية بالأغواط:

تعتبر المديرية صورة مصغرة للمديرية العامة للوسط البليدة لأنها تقوم ببعض مهام المديرية العامة في نطاق و مجال أصغر و بصلاحيات أقل و هذا حسب الشروط الموكلة إليها و المتمثلة في أعمال بيع و توزيع الطاقة (كهرباء و غاز و استغلال الشبكات و تسييرها طبقا لبرامج وخطط مستقبلية على مختلف المستويات (مدى القريب أو البعيد) من المديرية العامة

التي تندرج تحتها المديرية الجهوية والتي كانت فيما سبق تعرف بمركز توزيع الكهرباء والغاز الذي أنشئ في 01 جانفي 1977 و في جويلية 2004 أصبحت مديرية جهوية.

3-أسباب انشاء المديرية الجهوية بالأغواط:

أسباب إنشاء مديريات الجهوية للتوزيع:

بعد صدور نظام إعادة الهيكلة الداخلية، وتجاوبا مع احتياجات وتغيرات

السوق أنشات مديريات الجهوية للتوزيع ومن أسباب إنشائها ما يلي: إعطاء نوع من الانتقالية الحصانة المديريات وخاصة مع خلق الأقسام.

تمثيل المؤسسة على المستوى المحلي.

الاستجابة إلى طلبات الزبائن (مهما كان نوعها).

تشجيع استعمال الكهرباء والغاز و جعل هذه الطاقة في متناول الجميع

أصبحت ذات طابع تجاري (تشتري الغاز و تبيعه) .

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لشركة سونلغاز

في يوم 10 ماي 2004 تم التوقيع على القانون الأساسي الجديد وكذا الموافقة على ضرورة إعادة تنظيم القطاع قبل نهاية 2004 بالإضافة إلى السعي إلى تخفيض تكاليف التسيير وذلك من خلال وضع هيكل تنظيمي ذو بعد استراتيجي يعمل على توحيد الوظائف والربط بينها من

خلال تعديلات جوهرية وتغييرات جذرية انطلاقا من المديرية العامة بالجزائر العاصمة حتى المراكز المتخصصة الولائية، ولقد تم في جويلية 2004 إقرار وضع هذا الهيكل ،

بحيث تضمن النقاط التالية:

1-المديرية العامة بالجزائر العاصمة.

2-تقليص المديريات الجهوية إلى أربع مديريات حسب المناطق شرق - وسط - غرب بالإضافة إلى مديرية الخدمات الاجتماعية وهذا بعدما كانت في السابق 09

مديريات كل مديرية جهوية تحتوى على 05 أقسام وهي:

قسم الموارد البشرية – قسم تسيير الأنظمة المعلوماتية قسم الدراسات و الأشغال الكهرباء والغاز – قسم العلاقات التجارية – قسم استغلال الكهرباء – قسم استغلال الغاز قسم المالية والمحاسبة – بالإضافة إلى شعبة الشؤون العامة وبالنسبة لمديرية التوزيع بالأغواط أصبح كمديرية ولائية وهذا ينطبق على المديرية في الولايات الأخرى، وبخصوص الهيكل التنظيمي الخاصة بالمخططات الهيكلية

الشكل رقم 01 : الهيكل التنظيمي لقسم الموارد البشرية

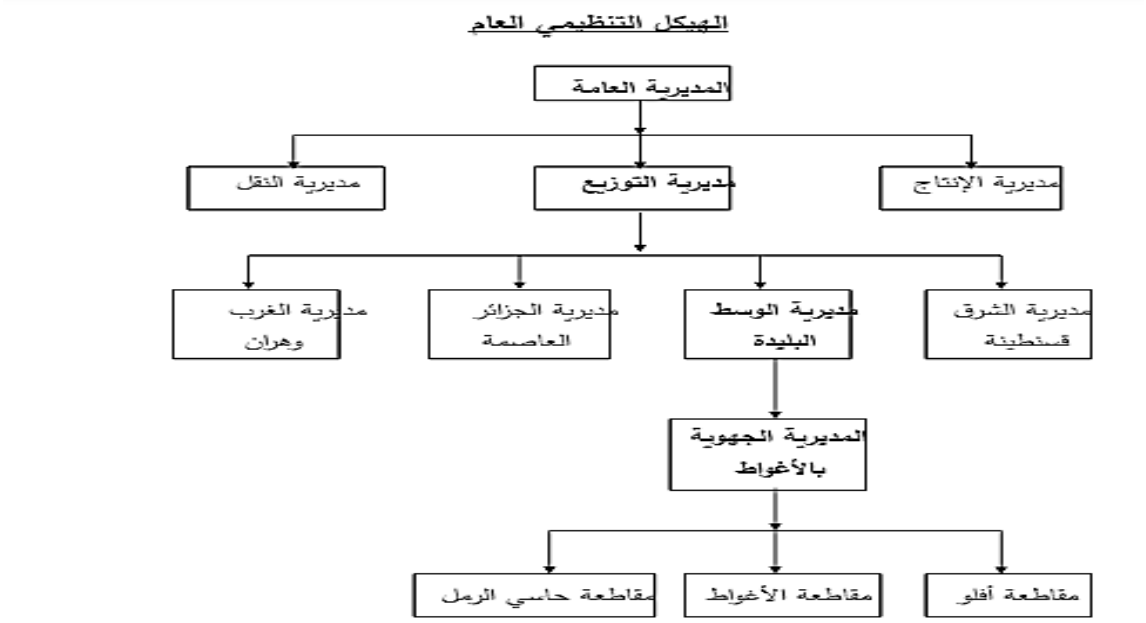

المصدر : مصلحة التكوين مؤسسة سونلغاز الأغواط

تعمل المديرية الجهوية بالأغواط تحت وصاية المديرية الوسط بالبليدة و التي بدورها توجه من طرف مديرية التوزيع، وتضم مديرية الأغواط 386 عامل بما فيهم عمال المصالح التجارية للمديرية.

4-المدير التوزيع

يعتبر المسؤول الأول على جميع العمليات المتعلقة بالتسيير والتنظيم للمديرية و على المتابعة و الإشراف وتنسيق بين جميع الهياكل التابعة للمديرية و من مهامه:

يمثل مدير المنطقة على مستوى الولاية.

يتعهد أمام المدير بإنجاز بما جاء في الوثيقة المسماة بعقد التسيير بناءا على الموازنة التقديرية و له بعض الصلاحيات المتعلقة بالعمليات المالية منها: الإمضاء على الوثائق المحاسبية إصدار القرارات المتعلقة بتسيير المورد البشري مثل : علاوات ، رقية... الخ.

الشكل رقم 02 : الهيكل التنظيمي لقسم الموارد البشرية

المصدر : مصلحة التكوين مؤسسة سونلغاز الأغواط

و تحتوي المديرية الجهوية على:

- قسم الموارد البشرية

- قسم المالية والمحاسبة
- مكلف بالشؤون القانونية
- قسم العلاقات التجارية
- مصلحة أنظمة الإعلام الآلي
- مكلف بالإعلام والاتصال
- قسم استغلال شبكة الكهرباء و شعبة الشؤون العامة
- مهندس مكلف بالأمن
- قسم استغلال شبكة الغاز
- مكلف بالأمن الداخلي
- قسم الدراسات والأشغال

و لها مقطعات تابعة لها و هم : مقاطعة الأغواط ، مقاطعة أفلو ، مقاطعة حاسي الرمل

المطلب الثالث : المهام الموكلة للمديرية التوزيع بالأغواط:

تستفيد المديرية بغلاف مالي كل سنة محدد مسبقا من طرف مديرية الوسط الاستعماله في

الخدمات التي تقوم بها وكل النشاطات التي تمارسها و من مهامها ما يلي:

تطبيق السياسة التجارية المتبعة و التي تخص الزبائن العاديين أي تلبية حاجات الزبائن من الطاقة الكهرباء والغاز) بأثمان معقولة وبأمان ونوعية جيدة ، كما تسعى المؤسسة

لتخفيض كلفة متوجاتها والاستمرارية في الخدمات . تسيير الموارد البشرية والمادية الموضوعة تحت تصرف المديرية من أجل تلبية احتياجات الزبائن.

تعتبر همزة وصل بين المديرية العامة و المقاطعات.

توسيع شبكة التوزيع على المستوى المحلي وصيانة المنشات الكهربائية والغازية و استمرارية الخدمات والمشاركة في التنمية المحلية عن طريق إنشاء مصانع و ورشات و بالتالي خلق مناصب شغل متخصصة ومتميزة

2-المهام الموكلة للمصلحات التجارية التابعة للمديرية:

- قطع وإعادة التموين بالكهرباء والغاز.
- متابعة ملفات الزبائن.
- معاينة العدادات الكهربائية.
- متابعة تحصيل فواتير الدفع.
- إنجاز أعمال الربط البسيط من المنبع إلى العمود.
- متابعة وصيانة شبكة الكهرباء والغاز

يهتم قسم الموارد البشرية بمراقبة و متابعة الحياة المهنية للموظفين و تطبيق جميع القوانين و التنظيمات واللوائح التي تخص حركة الموظفين من تاريخ توظيفهم إلى تاريخ خروجهم

نهائيا من المؤسسة كم يحضر إلى اجتماعات اللجان المتساوية الأعضاء (المديرية ، النقابة ، ممثلي العمال(بقصد دراسة ملفات الموظفين في حالة التثبيت أو الترقية أو إعداد المسابقات المهنية كما تقوم بتأمين موظفيها لدى صندوق الضمان الاجتماعي و تتابع مصاريف التنقلات عن طريق الأمر بالمهمة كما أنها تصدر قرارات و مقررات التعيين ، التنصيب ، الترسيم ، الترقية، الإحالة على التقاعد) و إعداد سندات العمل وشهادات العمل وتسوية وضعيات العمال و إنجاز عقود العمال المؤقتين و المتقاعدين، كما يهدف إلى تنمية الموارد البشرية ووضع مخططات التوظيف بو تكوين العمال وتحفيزهم ، و يعمل على ضمان و مراقبة نشاط الإدارة و تسيير جميع العمال

1-مصلحة الإدارة:

تعمل هذه المصلحة على تحضير واستغلال الأجور من خلال المخطط العناصر المتغيرة و

هذا عن طريق برامج معلوماتية ومستندات الأجور و كذلك:

- ✓ ضمان تسيير المورد البشري للمديرية
- ✓ متابعة وتحديد ملف المعلوماتية المتعلقة بالعمال
- ✓ مراقية مختلف التطبيقات المعالجة تسيير العمال
- ✓ تسهيل ومتابعة العلاقات مع مركز طلب العمل

✓ تسهيل ومتابعة العلاقات مع المنظمات الخارجية مثل صندوق الضمان الاجتماعي لتأمين العمال

✓ تحضير الميزانية ومراقبة التسيير و إعداد لوحة القيادة المتعلقة بالموارد البشرية

2- مصلحة التكوين:

و تعمل هذه المصلحة على ما يلي:

- إحصاء جميع العمال وضمان لهم التكوين الجيد
- تحليل و تحديد احتياجات التكوين
- اطلاع المسيرين على مختلف احتياجات التكوين
- إعداد مخطط التكوين
- إعداد تقرير حول عمل المصلحة شهريا و سنويا

المطلب الرابع : اسهامات المؤسسة في مجال التنمية المستدامة

دخلت مشاريع محطات الطاقة الشمسية الـ19 لإنتاج نحو 3 آلاف ميغاواط من الكهرباء النظيفة، رسميا، مرحلة التنفيذ بتوقيع عقود الإنجاز الخميس الماضي مع الشركات الفائزة بالمناقصات، إيذانا باقتطاع الجزائر رسميا بطاقة الدخول إلى نادي كبار الطاقة الشمسية بعد تأخر استمر لسنوات.

وكما هو معلوم، فإن هذين المشروعين بطاقة 3 جيغاواط، ما هما إلا مقدمة لبرنامج ضخم

أعلنت عنه وزارة الطاقة يستهدف بلوغ إنتاج 15 ألف ميغاواط (15 جيغاواط) من الكهرباء من مصادر نظيفة أغلبها من محطات شمسية بحلول 2035.

وإلى غاية توقيع عقود الإنجاز مع الشركات التي فازت بالمناقصات لإنتاج 3 جيغاواط من الكهرباء الشمسية، اقتصر إنتاج الجزائر على نحو 500 أو 600 ميغاواط على الأكثر من محطات شمسية، وهو ما اعتبره المراقبون ضعيفا جدا، قياسيا بالإمكانات التي تتوفر عليها البلاد باعتبارها أكبر حقل شمسي في العالم، وذلك من حيث عدد ساعات سطوع الشمس خلال السنة.

وفي كلمة له خلال حفل التوقيع، ذكر وزير الطاقة والمناجم،، محمد عرقاب أنه بتوقيع عقود إنشاء محطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية، "ستخطو الجزائر اليوم خطوة حاسمة وتحقق أول مرحلة لتجسيد البرنامج الطموح لتطوير الطاقات المتجدّدة في البلاد، ناهيك عن السير نحو تحقيق مستقبل طاقوي آمن بفضل قيادة رئيس الجمهورية."

وشدّد عرقاب على أن ذلك يتم من خلال تعزيز الاستغلال الأمثل للطاقات النظيفة والمتجدّدة، ولاسيما مصادر الطاقة الشمسية وفقا للقدرات الكبيرة التي تتمتع بها البلاد. وعلق بالقول: "حان وقت استغلال الطاقات المتجدّدة لتنويع مزيجنا الطاقوي والحفاظ على مواردنا الغازية وخلق قيمة اقتصادية إضافية."

وتجدر الإشارة إلى أن المحطة رقم 20 الواقعة بولاية تيارت قد تم استثناؤها من التوقيع، بالنظر إلى أن فتح الأظرفة الخاصة بمناقصتها سيتم في شهر مارس الجاري، والتي تقدّر بطاقتها بـ80 ميغاواط.

3500ميغاواط كهرباء جزائرية نظيفة بنهاية 2025

في هذا السياق، أوضح الخبير والمدير العام لتجمع الطاقة الخضراء الجزائري، بوخالفة يايسي، في تصريح لـ"الشروق"، أنه من الإيجابيات التي تستخلص من هذين المشروعين (سولار 2000 وسولار 1000)، هو أن 42 بالمائة من المحطات ظفرت بها مؤسسات جزائرية سواء لوحدها أو بشراكة مع أجانب، وهذا أمر إيجابي للغاية، حسبه، سمح ببروز فاعلين وطنيين جدد دخلوا المعترك قبل عدة سنوات.

ويشرح الخبير بوخالفة يايسي، أنه مقارنة بما يحدث في العالم وفي عديد البلدان وخصوصا بمنطقة الشرق الأوسط، فإن قطاع الطاقة الشمسية يشهد إطلاق قدرات كبيرة بمحطات ضخمة. وشدّد بالقول، "الجزائر بدخول هذا النادي المغلق والضيق يعتبر قفزة مهمة جدا لأنه يجب القول إنه، ولحد الآن، الإنتاج الوطني يفوق بقليل 500 ميغاواط منذ 2011." واعتبر المتحدث أن انتقال الجزائر إلى مستوى أعلى في مجال الطاقات المتجدّدة (الشمسية) والحديث هنا عن إنتاج يكون بالجيغاواط، سينجر عنه تحدّيات كبيرة ومهمة سواء على مستوى تسيير المشاريع أو توفير المنتجات والخدمات المحلية لأن هذا البرنامج يستهدف في النهاية خلق قيمة مضافة محلية وإتاحة الإمكانية للمؤسسات المحلية المشاركة في هذا النوع من المشاريع. وأشار الخبير في الطاقات المتجدّدة إلى أنه بنهاية 2025 (وهو الموعد المنتظر لاستلام جميع المحطات العشرين)، سيكون للجزائر إنتاج يفوق 3500 ميغاواط، وهذا الأمر، يوضح يايسي، سيعيد وضع الجزائر في مصف متقدم خصوصا على الصعيد القاري مقارنة بدول من كبار

المنتجين كجنوب إفريقيا ومصر ودول أخرى بدرجة أقل.

واعتبر مدير عام تجمع الطاقة الخضراء الجزائري، أن إطلاق 3 جيغاواط من الكهرباء خلال السنتين المقبلتين، "هو تحدّ حقيقي نتمنى أن ينجح بمساعدة السلطات العمومية المدعوة لتسهيل ومرافقة المؤسسات."

وحسبه، فإن 3000 ميغاواط تمثل المرحلة الأولى فقط، لأنه ينتظر أن تبدأ الحكومة، وخاصة وزارة الطاقة والمناجم وشركة "سونلغاز"، في التخطيط لما تبقى من مشاريع للوصول إلى 15000 ميغاواط بحلول عام 2035. وعلق بالقول: "هذا سيعطي الكثير من الثقة، وسيعيد الثقة أولا وقبل كل شيء، وسيعطي الثقة للمستثمرين والصناعيين للقدوم والمشاركة بكثافة في برنامج الطاقات المتجدّدة في الجزائر."

وخلص محدثنا إلى أن دور مشروعي سولار 2000 وسولار 1000 والمحطات الأخرى التي ستأتي في إطار البرنامج، مهم جدا لأنها ستسمح لمختلف الفاعلين بالتعرف والتحكم جيدا في المشاريع الكبيرة، وأيضا بخفض التكاليف مع الخبرة المكتسبة، وخصوصا الوصول إلى إنتاج كيلواط بسعر تنافسي، لأن الانتقال التدريجي من استعمال الغاز الطبيعي نحو الهيدروجين الطبيعي يستوجب توفر كهرباء بتكلفة تنافسية جدا للسماح للمؤسسات الكبرى للقدوم والاستثمار في البلاد.

عرقاب: الشركات المحلية مدعوة للمشاركة في مشاريع الطاقات المتجددة

تباحث وزير الطاقة والمناجم، محمد عرقاب، مع رئيس الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين حول مشاركة القطاع الخاص في مشاريع الطاقات المتجددة.

وحسب بيان للوزارة فقد تمحور هذا اللقاء، حول "سبل تعزيز فرص الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، على غرار مشروع البرنامج الوطني 15000 ميغاوات."

كما تم التطرق إلى مشاركة القطاع الخاص والمستثمرين في مشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية في الجزائر.

وأشار عرقاب، بهذه المناسبة، بأن "القطاع يسعى إلى تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة بإشراك كل الفاعلين الاقتصاديين، داخل الوطن وخارجه، بهدف تشجيع وتعزيز تطوير الصناعة المحلية وترقية المحتوى المحلي."

كما دعا الشركات المحلية، عمومية كانت أم خاصة، إلى المشاركة الفعلية في مشاريع الطاقات المتجددة، مما سيسمح بتشجيع وترقية وتعزيز النسيج الصناعي وخلق فرص عمل في هذا المجال.

وأكد الوزير أيضا "استعداد القطاع لمرافقة والتكفل بانشغالات المتعاملين الصناعيين وخلق بيئة استثمارية جذابة، بهدف زيادة حصة الطاقات النظيفة في مزيج الطاقة الوطني"، يضيف البيان.

مناقصة جديدة لإنجاز 3 آلاف ميغاواط من الطاقة الشمسية

اعلن الرئيس المدير العام لمجمع "سونلغاز"، مراد لعجال، الاثنين، عن التحضير لإطلاق مناقصة وطنية ودولية، في غضون السنتين المقبلتين، لإنجاز 3 آلاف ميغاواط من الطاقة الشمسية، بعدما تم سابقا إنجاز ما مجموعه 3 آلاف على مرحلتين.

وأكد لعجال، لدى زيارته لولاية معسكر، أن مجمع "سونلغاز" سيطلق ما بين 2025 و2026

مناقصة وطنية ودولية لإنجاز آلاف ميغاواط من هذه الطاقة.

وفي سياق آخر، دعا مسؤول الشركة المواطنين وأصحاب السيارات إلى التوجه نحو اقتناء المركبات الكهربائية، مذكّرا أن الدولة وضعت الكثير من أعمدة الشحن الكهربائي الخاصة. وأكد لعجال قيام مصالحه، لحد الآن، بربط أكثر من 54 ألف مستثمرة فلاحية و38 منطقة صناعية من أصل 49 وكذا 68 منطقة نشاطات من أصل 116 مبرمجة للربط بالطاقة الكهربائية، وذلك في إطار سياسة الدولة الرامية إلى تسهيل عمل الفلاحين وتمكينهم من وسائل العمل للنهوض بالاقتصاد الوطني.

ودعا لعجال السلطات المحلية وكذا الفلاحين والصناعيين إلى الإسراع في إطلاق مشاريعهم الاستثمارية، في ظل تواجد جميع الإمكانات وتوفير ظروف العمل وتذليل العقبات تنفيذا لسياسة الدولة وهي مكاسب وجب استغلالها لتسجيل إحداث اقتصادي البلاد في حاجة إليه، على حد تعبيره.

وبخصوص قرار السلطات العليا القاضي بوضع كواشف للتنبؤ بتسرب الغاز، أكد الرئيس المدير العام لمجمع "سونلغاز"، أنه تم لحد الآن تثبيت 41 ألف كاشف في بيوت المواطنين منذ انطلاق العملية وهي متواصلة إلى غاية الانتهاء منها قبل انقضاء السنة الجارية، في مسعى لإنهاء

حالات الوفيات اختناقا بالغاز.

المبحث الثاني : منهجية الدراسة الميدانية

المطلب الاول اساليب جمع البيانات

_ من خلال هذا المطلب يتم التعرف على مجتمع الدراسة والعينه المختاره من البحث

أ: تحديد مجتمع البحث :لاجراء الدراسة الميدانية والحصول على المعلومات بدقة تجعل من الموضوع المطروح ذو منفعة و يتماشى والاسلوب العلمي الحديث استعنا بعمال مؤسسة سونالغاز

ب: عينة البحث: اخترنا عنصر من المجتمع عمال سونالغاز لجمع بيانات تخدم الموضوع فكانت العينة مسؤول قسم الادارة والصفقات الاستاذ لزهاري حمروش

طريقة جمع البيانات: من اجل الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لموضوع الدراسة تم الاعتماد على أدات المقابلة .[1]

حدود الدراسة :

تعريف المقابلة:

يعرف انجلش المقابلة بأنها مخادثة موجهة يقوم بها شخص مع شخص آخر او اشخاص آخرين هدفها الحصول على انواع معينة من المعلومات لاستغلالها في بحث علمي او الاستعانة بها في التوجيه والتشخيص والعلاج وتعريف انجلش لا يختلف عن تعريف بنجهام في تحديده خصائص المقابلة الا انه يتميز عليه في تحديد الاهداف الاساسية للمقابلة وهي :

- جمع الحقائق لغرض البخث
- الاستفادة بها في التوجيه والتشخيص والعلاج .

تم قبول بدأ الدراسة في المؤسسة وبالتحديد قسم الادارة والصفقات بتاريخ 24 افريل2024 كانت على شكل مقابلات مجزءة حتى تاريخ 03 جوان 2024

[1]قواس مصطفى محاضرات في تقنيات البحث العلمي خاصة بالمقابلة انواعها واهدافها ص1

المطلب الثاني : عرض أسئلة واجوبة المقابلة

س1: هل تسعى المؤسسة الى تحقيق اعلى مستوى من الكفاءة في العمل ؟.

ج1: نعم تسعى وهذا من خلال اتباع بروتوكولات

1- سياسة توظيف داخل المؤسسة ذلك باختيار افراد ذوي كفاءة علمية ونفسية اي متميزين في دفعتهم .

اما الجانب النفسي : تهتم المؤسسة وتشترط السلامة التامة لنفسية العامل ومهارة حسن المعاملة مع الزبون في جميع الحالات وتحت كل الظروف.

س2: هل توفر المؤسسة ظروف عمل ملائمة للعاملين ؟

ج2: نعم يشترط في الظروف الملائمة عنصرين هما الامن والراحة وسونلغاز سباقة في توفير ذلك.

س3: هل تسعى المؤسسة لتخفيظ التلوث باستخدام مواد صديقة للبيئة ؟.

ج3: نعم مؤخرا اطلقت المؤسسة تقنيتان تدعم الفكرة وكان العاملون اسبق في تجربة ذلك

1) استخدام الواح الطاقة الشمسية لتحويلها الي كهرباء تستخدمها حاليا داخل مكاتبها

2) تزويد سيارات عامليها بالطاقة الكهربائية بدل الوقود وتسعى في اقرب وقت لتوفير هذه التقنية في جميع المحطات والجيد في الامر ان المؤسسة تتحمل تكلفة ذلك حيث تقدم هذه الخدمة بدون مقابل في محاولة منها لنشر فكرة السيارات الكهربائية والمحافظة على البيئة.

س4: هل تراعي المؤسسة مبدأ تكافؤ الفرص والتوظيف دون تمييز لخلق فرص عمل للشباب؟

ج4: نعم .ذكرنا سالفا ان المؤسسة تشترط مهارات تليق بالمناصب المطروحة والمتوفرة غير ذلك فان جميع المتقدمين للمنصب سواسية ونسبة تكافئ الفرص متساوية .

س5: هل تقوم المؤسسة باجراء دورات تحسيسية للعاملين على اهمية الحفاظ على البيئة ؟ ج5: نعم تقوم بدورات شهرية تحسيسية مع المكلف بالاعلام واطارات المؤسسة

س6: هل تتوافق رسالة واهداف مؤسستكم مع اهداف وقيم المجتمع وكيف ؟

ج6: نعم تسعى مؤسستنا سونلغاز لخدمة جميع افراد محيطها من عاملين وعملاء وكذا الشركاء وذلك من خلال توقيع بعض الشروط والقوانين التي لايتم الاخلال بها من قبل اي طرف

س7: هل تملك مؤسستكم نظاما صارما لمحاربة الفساد وفيما يتمثل هاذا النظام ؟

ج7: نعم هذا من خلال تجديد سنوي للقوانين الداخلية لاعداد الاتفاقيات الجماعية بين المؤسسة والشريك الاجتماعي حيث يتم اعداد قوانين صارمة يتم المثول لها من طرف جميع الاطراف وافراد مختصين للتدقيق

س8: هل تعمل المؤسسة على تطوير والتحسين المستمر لمنتجاتها وخدماتها ؟

ج8: نعم .هدف المؤسسة هو خدمة الزبائن وتوفير احسن المنتجات مع التأكيد على النوعية الجيدة وذلك بالبحث الدائم عن الطرق المثلى لتقديم خدمة ممتازة مع معاملة حسنة تليق بالزبون لنيل الرضى التام.

المطلب الثالث : تحليل وتفسير أجوبة المقابلة

- تحليل السؤال الاول : كان عن محاولة المؤسسة في تحقيق الكفاءة في العمل وهذا ماتطمح اليه اي مؤسسة في سياق رضى الزبون والتحسين من صورة العامل الذي يمثل المؤسسة
- السؤال الثاني فيما يخص راحى العامل وامنه يجب ان تكون صرامة بهذا الخصوص وهو ما تم تأكيده أثناء المقابلة
- السؤال الثالث كان عن اهم مايشغل العالم في الآونة الاخيرة وهو التلوث والتقنيات الحديثة المطروحة من قبل المؤسسة تلزم وتلتزم لتجنب هذه الآفة نرجو ان تعمم في جميع المحطات وتلقى قبول ورواج من العامة للحفاظ على حقوق الاجيال القادمة
- رابعا وهو مايشغل فكر الطالب الجامعي خاصة والمواطن الجزائري عامة وهو مبدأ تكافئ الفرص والقضاء على عامل الفقر والبطالة للتحسين من المستوى المعيشي وضمان حياة كريمة
- . في السؤال الخامس نأمل ان تعمم هذه الدورات التحسيسية بصورة جدية وتكون مكثفة وان تشمل المحيط الخارجي للمؤسسة.

في السؤال رقم 7: ومن المسلمات ان هدف اي مؤسسة هو الربح لكن يجب مراعات ان للافراد المستهدفة حق عليها لذلك يجب ان تتوافق مع اهدافهم من ناحية توفير مناصب الشغل وتقديم الخدمة الجيدة الملطوبة والتي تتماشى ومبادى هذه الافراد دون الخدوش بحرماتهم

- في الجواب رقم 9: سمح لنا بالتجول داخل المؤسسة مع الاستاذ حمروش اكد لنا بها عن استمرارية المؤسسة في تطوير مقتنياتها اللتي تعمل بدورها على تسهيل العمل وبالتالي خدمة سريعة وانتاج اكثر
- السؤال رقم 10 : وبالنصوص القانونية المذكورة تضمن لكلا الطرفين من مؤسسة وعميل حقوق وواجبات تأول مخالفيها الى مساؤلة قانونية وغرامات مالية
- السؤال رقم 11: سلامة العامل من اهم بنود العمل لايتم الاخلال بها تحت اي ظروف ماعدى حوادث العمل والتي يتم فيها ظمانات وتعويضات مالية وحتى عطل مرضية مدفوعة الاجر فيما يخص تحفيزات العمال والكرامة نظير العمل المتميز والمتواصل تقدم المؤسسة خدمات مقابل ذلك تحيي روح المنافسة بين عامليها ان منافسة مؤسسة لمؤسسة اخرى لايجب ان تتجاوز حدود الخدمة الجيدة والمنتوج المتميز

خلاصة الفصل:

في نهاية الفصل الثاني ونتيجة لما تم تناوله في الدراسة الميدانية بالمؤسسة الاقتصادية سونالغاز من اهمية المسؤولية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة نرى ان للنهوض بالاقتصاد الوطني وتمكينه من الوصول للعالم المتطور لايتم الا بتطبيق مبدأ المسؤولية الاجتماعية اذا وكخلاصة الدراسة نأكد صحة الفرضية :المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الحزائرية تدعم التنمية المستدامة

خاتمة

خاتمة :

بعد تناولنا لموضوع دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية في المؤسسة الاقتصادية بجزئيه النظري والتطبيقي، تبين لنا أن المسؤولية الاجتماعية تلعب دورًا محوريًا في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة على أرض الواقع، مما يمكّن المؤسسة الاقتصادية من تحقيق مركز ريادي مهم.

توصلت هذه الدراسة إلى أن مراعاة المسؤولية الاجتماعية للشركات تعني مساهمة المؤسسة في التنمية المستدامة. ومن خلال التعاريف المقدمة، فإن المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة يشيران إلى مفهوم واحد وهو التنمية. هذه الأخيرة تشمل دلالات متعددة منها التطور، الاستدامة، والنمو.

يمكن حصر هذه الدلالات في عبارة واحدة وهي قدرة المؤسسة على ضمان بقائها واستمراريتها في العالم الذي تنشط فيه. بناءً على ذلك، فإن عبارة المسؤولية الاجتماعية للشركات أو عبارة التنمية المستدامة تقودان إلى نفس الفكرة وتتبعان نفس الاتجاه في التطور سواء على المستوى الجزئي (المؤسسة) أو على المستوى الكلي (الدولة أو المنظمات الدولية).

انطلاقًا من هذا الفهم، فإن المؤسسات التي تمتاز بقدرات تنافسية عالية ومردودية مرتفعة هي الوحيدة القادرة على المساهمة إيجابيًا وعلى الأمد البعيد في التنمية المستدامة. وذلك من خلال خلق القيمة لكل أصحاب المصالح، بدءًا من تعظيم الربح لأصحاب رؤوس الأموال

وحاملي الأسهم، مرورًا بتوفير مناصب الشغل، والسعي إلى تلبية حاجيات المجتمع ككل في المجال الاجتماعي، وانتهاءً بحماية البيئة والطبيعة.

نتائج الدراسة :

من خلال الدراسة المطروحة نجد ان

1-المسؤولية الإجتماعية مبدأ غير قابل للتخلي

2-المسؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة علاقة تكاملية

3-التنمية المستدامة لا تتم الا بالمسؤولية الإجتماعية

التوصيات:

1. **دمج المسؤولية الاجتماعية في الاستراتيجية الاقتصادية** :يجب على الشركة إعطاء اهتمام كبير لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ودمجه ضمن استراتيجيتها الاقتصادية بشكل فعال ومستدام.
2. **تنظيم المنتديات والملتقيات الدورية** :يُحث على تنظيم منتديات وملتقيات دورية لزيادة وعي المؤسسة بأهمية الجوانب البيئية والاجتماعية، واستصدار قرارات وبنود تتعهد المؤسسة بتنفيذها عمليًا. كما يجب تشجيع الجامعات الجزائرية على تنويع التخصصات في مجالات البيئة والاستثمار الاجتماعي لدورها الهام في التنمية المستدامة.
3. **إطار نظامي وقانوني** :أهمية وجود إطار نظامي وقانوني يكفل التزام المؤسسات بأداء برامج المسؤولية الاجتماعية، مما يحقق الاستدامة في هذا الأداء ويضمن تنفيذه بفعالية.

4. **جعل المسؤولية الاجتماعية نشاطًا رئيسيًا** :ينبغي أن يصبح نشاط المسؤولية الاجتماعية جزءًا رئيسيًا من أنشطة الشركة، مثل الإنتاج، التسويق، والبيع، وذلك لدمجه في الهيكل التنظيمي والأهداف الاستراتيجية.

5. **زيادة الموارد المالية** :رفع الموارد المالية المخصصة لتفعيل مبادرات المسؤولية الاجتماعية، لضمان تمويل كافٍ لتنفيذ المشاريع والمبادرات الاجتماعية والبيئية

أفاق الدراسة :

1- المسؤولية الإجتماعية وصندوق الضمان الإجتماعي

2-المسؤولية الإجتماعية والمؤسسات الخاصة بين الخيار والواجب

3-دور المسؤولية الإجتماعية في التعملات الدولية

4-التنمية المستدامة والتبدلات الإقتصادية

5-التنمية المستدامة والموارد غير متجددة

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

اولا القرآن الكريم :

ثانيا الكتب

1. أحمد عبد الفتا ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضو المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، المكتب الجامعي الحديث، إلسكندرية 2013
2. عدي جمال البطانية "تقييم مدى ممارسة المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية في الإعلانات التجارية لشركات الاتصال الخلوية في الأردن" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسويق، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ،2009
3. محمد جودت ناصر ، على الخضر : المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل منشورات جامعة دمشق ، 2013
4. محمد حسام الدين المسؤولية الاجتماعية منشورات الدار المصرية اللبنانية 2003،
5. محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الأزارطية الإسكندرية 2006 ،

مذكرات ورسائل التخرج :

1-اسر سعيد أبو هربيد "دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية "رسالة ماجستير أكاديمية الإدارة و السياسة للدراسات العليا جامعة الأقصى، ،2017
2-أشرف محمد عاشور، جغرافية التنمية والفقر دار المعرفة الجامعية الاسكندرية 2013،

3-خبابة عبد اهلل، مداخلة بعنوان التنمية المعاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ، المؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاية الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 08-07 أفري ،2008 جامعة فرحات عباس، سطيف

4-الطاهر خامرة ، المسؤولية البيئية واالجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة االقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مربا ، ورقلة ،2007،

5-الطاهر خامرة ، المسؤولية البيئية والإجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2007

6-ويليه فريدة ، دور الميزانية الاجتماعية في تسيير الموارد البشرية دراسة حالة مؤسسة نطال ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2011، .